الليبرالية المصرية والعربية المعاصرة

(هم نضالى .. أم هم ثقافى)

د. سعيد النجار - د. رمزى زكى - صلاح الدين حافظ
منى مكرم عبيد - د. محمود أباظة - محمود أمين العالم

obeikandl.com

obeikandl.com

البحث عن بديل ..

معنى يطرح نفسه - الآن - على كل الساحات الفكرية، ويلقى بعشرات من علامات الاستفهام التى تطل برؤوسها المتسائلة من وسط ركام انهيار الأبنية الأيديولوجية والسياسية الجبارة للشيوعية الدولية، أو تطل بذات الرؤوس المتسائلة من وسط حرائق الإرهاب الدولى المتسربل برداء الأصولية الإسلامية، ورصاصاته، وانفجاراته.

والبحث عن بديل، لا يعنى البحث عن «دوبلير» يقوم بنفس الأدوار، ويلتزم نفس المشاهد، لأن النص كله تغير، والمخرج تغير، والجمهور كذلك.

والبحث عن بديل، لا يعنى شطب «أدوار» الجميع بجرة قلم، والتخلى - طواعية - عن خشبة المسرح لممثل عملاق، أو غير عملاق سنسبغ عليه - بقدراتنا الهائلة فى إقناع النفس - صفات العملقة، وإلا سلمنا - قبل أن يبدأ العرض - بقدسية المونولوج، واعترفنا - قبل أن يُفتح الستار - بسقوط الديالوج !

والبحث عن بديل - أخيراً - يعنى استحضار الحاسة الجماهيرية لدى هذا البديل، الذى لن يقف على الخشبة ينشد تراتيله المقدسة فى الفراغ، وإلى الفراغ، إذ أنه - بمنطق الأمور وطبيعتها - سيجد نفسه مضطراً إلى مخاطبة ناس .. بشر .. آدميين، تكونوا سابقاً وتشكلوا سلفاً، وبنوا ثقافتهم وقيمهم ومعتقداتهم من قبل.

. . . . . .

تقدم الليبراليون ليطرحوا أنفسهم، بوصفهم هذا البديل، وحفظوا نصوص الدور القديمة، وطوعوا هذه النصوص بالحذف والإضافة، وأعلنوا أنهم يعترفون بالجميع.. الجميع.

وكانت «الليبرالية الجديدة» شعاراً براقاً، يعلن نفسه كإجابة على كل علامات الاستفهام التى أطلت برؤوسها المتسائلة من وسط ركام انهيار الأبنية الأيديولوجية الجبارة للشيوعية الدولية، أو أطلت برؤوسها المتسائلة من وسط حرائق الإرهاب الدولى المتسربل برداء الأصولية الإسلامية، ورصاصاته، وانفجاراته.

. . . . . .

وأصبح على الجميع أن يتأكدوا من صحة البديل، وقوته، وقدرته.

* أصبح عليهم أن يناقشوا المشكلات التى تعوق نمو وانتشار الليبرالية فى مصر، وما إذا كانت مشكلات تاريخية تتعلق بالطابع التقليدى للمجتمع المصرى، والتى أدت إلى انهيار التجربة الليبرالية القديمة ٢٣ - ١٩٥٢، أم كانت المشكلات التاريخية الأقرب الناجمة عن الموقف العدائى الذى اتخذته ثورة ١٩٥٢ تجاه الليبرالية خصوصاً، وهى الثورة التى كانت تتعايش مع تيارات أصولية معينة، وأخرى يسارية وماركسية، ولكنها صادرت - كلياً - الليبرالية بجانبيها السياسى والاقتصادى.

* ثم أصبح عليهم أن يتساءلوا حول نوع آخر من المشكلات الناجمة عن التأثيرات الاجتماعية السلبية لطوفان الانفتاح الاقتصادى، وهو ما حاول البعض نسبته إلى الليبرالية الاقتصادية، وإظهاره بوصفه التطبيق الوحيد لها، والذى أدى - استكمالاً لنفس المنظومة - إلى انتشار الدعوة الأصولية التى استثمرت وتحاول استثمار الآثار الاجتماعية المترتبة على الانفتاح.

* وكذلك أصبح على الجميع أن يتساءلوا حول ما إذا كانت المشكلات التى تعوق انتشار الليبرالية فى مصر، هى مشكلات خاصة بما يمكن اعتباره ضعفاً

ذاتياً للتيار الليبرالى، الذى لم يتمكن من النمو والتجدد الفكرى والتفاعل مع التطورات المستمرة للفكر الليبرالى فى الخارج، بما يشتمل عليه هذا التطوير من تعقيدات أهمها عدم وضوح الفواصل بين ما هو ليبرالى وما هو محافظ فى الفكر الغربى المعاصر.

* وأخيراً أصبح على الجميع أن يتساءلوا حول ما إذا كان عدم انتشار الليبرالية فى مصر يرتبط بمشكلات سياسية تتعلق بمحاصرة حزب الوفد الجديد عند نشأته، وهو الحزب الذى حمل لواء الدعوة الليبرالية سواء اتفق معه كل الليبراليين فى مصر أو لم يتفقوا.

. . . . . .

ولم تكن هذه هى التساؤلات الوحيدة التى تتعلق باختبار صحة، وقوة، وقدرة البديل الذى يطرح نفسه على الساحة، ويمد البصر، بل ويمد خيوط «الوصل» مع الفكر الغربى الليبرالى، ويتيه بها على كل القوى التى يمتنع عليها «الاتصال» مع هذا الفكر الغربى الليبرالى . . بالضرورة، كما يمتنع عليها الوصل والاتصال مع منابعها الفكرية السلفية ماركسية - كانت - أو إسلامية . . بالطبيعة!

كانت هناك تساؤلات أخرى حول موقف هذا البديل الليبرالى من السلطة الوطنية فى مصر، وهل سيتحرك معها على (محور التعاون) بغية دفعها إلى المزيد من التحرير الاقتصادى والمقرطة السياسية، أم سيصطدم بها على (محور الصراع) تبرماً من بطء التحرير والمقرطة.

ثم هل يوجد اتفاق بين مختلف مجموعات هذا التيار حول موقف معين من السلطة؟، وهل يوجد أصلاً اتفاق على الأولويات وبخاصة فى حالة الاضطرار للاختيار بين أولويات كل من رجال الأعمال (فى مقدمتها التحرير الاقتصادى)، وأولويات بعض المثقفين الليبراليين (فى مقدمتها الإصلاح الديموقراطى). . . . . .

أسئلة تحتاج إلى إجابات، قبل أن يبدأ العرض الكبير، وقبل أن نسبغ على البديل العملاق، أو غير العملاق - بقدراتنا الهائلة على إقناع النفس - صفات العملقة!

. . . . . .

ويبقى بعد كل هذا اختبار مدى تقبل الجمهور (الناس - البشر - الآدميين) لهذا البديل، ومدى تجاوبهم معه، قبل أن نتكلم عن قدرة الليبرالية على أن تصبح أساساً لحركة اجتماعية قادرة على منافسة الحركة الأصولية.

. . . . . .

ومن أجل اختبار صحة البديل، وقوته، وقدرته، ومن أجل محاولة الإجابة على بعض هذه الأسئلة عقدت ندوة الليبرالية المعاصرة فى مصر فى السادسة من مساء السبت ٦ فبراير عام ١٩٩٣، وحضرها الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى فى البنك الدولى ورئيس جمعية النداء الجديد، التى تدعو إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية، ود. رمزى زكى المفكر الاقتصادى والمستشار بمعهد التخطيط القومى فى القاهرة، والأستاذ صلاح الدين حافظ الكاتب الصحفى المعروف، والأستاذة منى مكرم عبيد عضو مجلس الشعب، والدكتور محمود أباظة رئيس لجنة الشباب فى حزب الوفد الجديد، والأستاذ محمود أمين العالم المفكر الماركسى الشهير.

تزاحمت الآراء والرؤى فى هذه الندوة فى زخم لافت، تفصح عن اتجاهات متباينة فى النظر إلى الليبرالية، سواء فى شقها الاقتصادى، أو السياسى، أو الاجتماعى، أو الثقافى، وتقيم جسور الفهم والتحليل مع ظواهر الواقع التى تمثل عدة مشكلات تاريخية وثقافية وعملية - سياسية فى آن.

طرح الدكتور رمزى زكى عناصر رأيه متمثلة فى أن الليبرالية هى علامة مضيئة فى تاريخ البشرية، وأنها ظهرت فى مصر كجزء من الحركة الوطنية، وأن ثورة ١٩٥٢ قدمت فرصة للقطاع الخاص لكنه أحجم.

وقال إن الليبرالية فى مصر - الآن - ترتبط ببرنامجى الصندوق والبنك الدوليين اللذين يخنقانها، وأن تحرير التجارة الخارجية قد يقوض الليبرالية الاقتصادية فى مصر، وأن الليبرالية الاقتصادية الراهنة فى مصر لا تدعم الديمقراطية.

وقال إن الليبرالية الجديدة تعتبر الدولة عدوها الأول، وإن هذه الليبرالية الجديدة لا تحوى بعداً اجتماعياً.

وطالب بليبرالية غير متطرفة، مؤكداً أنه لا مستقبل لليبرالية إن لم يتبناها حلف اجتماعى كبير.

وأكد أن تحرير التجارة يحول الرأسمالية الصناعية إلى تجارية كومبرادورية، وأن القبول بتقسيم العمل الدولى يجعل مصر مجرد سوق رخيصة للعمالة.

. . . . . .

أما الدكتور سعيد النجار فقد لخص أفكاره فى النقاط التالية:

* أن نقطة البداية فى الليبرالية تقول بأن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية الوحيدة.

* أن الليبرالية الجديدة تختلف عن التقليدية فى قبول دور للدولة والإيمان بالعدل الاجتماعى.

* أن إطلاق قوى السوق لا يعنى التسليم بكل نتائجها.

* أن دول العالم الثالث اتجهت للاشتراكية - سابقاً - لتيسير الاستبداد.

* أن صيغة الصندوق والبنك لا تتجاهل الأبعاد الاجتماعية.

* كما رد الدكتور سعيد النجار على بعض ما طرحه الدكتور رمزى زكى قائلاً: إن رمزى زكى يعانى من ارتباك وخلط فى المفاهيم، وأن الريجانية والتاتشرية ليست من الليبرالية فى شىء.

وحذر من الخلط بين الليبرالية الجديدة واليمين الجديد، مؤكداً أن اليمين الجديد هو الذى يرفض الكينزية، لا الليبرالية الجديدة.

وقال إن هناك خلطاً بين تحديد التجارة وحدية التجارة.

وأخيراً قال الدكتور سعيد النجار: إن مستقبل الليبرالية فى مصر مرتبط ببعدها الاجتماعى، وإن خطيئة اليسار أنه مستعد للتفريط فى الديمقراطية، وإن على هذا اليسار أن ينظر لما تقدمه الليبرالية بدلاً من معاداتها.

. . . . . .

وركزت **منى مكرم عبيد** على جانبين بالتحديد هما: قضية التعليم، وقضية البعد الاجتماعى للحرية الاقتصادية فقالت:

إن التعليم ليس مجرد خدمة وإنما هو استثمار، وإن زيادة الإنفاق على التعليم وعدم إلغاء مجانيته أصبح واجباً أساسياً.

وأكدت أن كلينتون يجدد العقد الاجتماعى وفقاً لمتطلبات المجتمع، وأن التحدى أمام الليبرالية هو تطوير صيغة ليبرالية فى إطار تراثنا، وأن سر نجاح التيار الإسلامى هو طرح شعار يتسلل داخل الناس، وأن البديل للحلف الاجتماعى هو دعم المجتمع المدنى.

. . . . . .

أما **الأستاذ صلاح الدين حافظ** فقد طرح عناصر رأيه فى نقاط بالغة الإحكام فيقول:

* إن الليبرالية فى مصر افتقرت - تاريخياً - للأساس الاقتصادى.
* إن الوضع السياسى فى مصر مناقض لليبرالية الاقتصادية.
* إن الأحزاب الفاعلة لا تنمو فى بيئة غير مواتية لها.
* إن إطلاق الحريات العامة هو السبيل لمحاربة الإهارب.
* لا تنمية شرعية موصولة من دون تطور ديمقراطى حقيقى.
* الأزمة الاقتصادية والاجتماعية عائق أمام الليبرالية وخطر على مستقبل مصر.

* تضخم الدولة رسخ فكرة اللجوء إلى الحكم الشمولى.

. . . . . .

وفى مقابل كل هذه الرؤى طرح **الدكتور محمود أباظة** نقاطاً عديدة ركزت على البعد السياسى فى المفهوم الليبرالى فقال: إن غياب الحريات العامة يؤدى إلى فشل التنمية، وإن حزباً ليبرالياً لا يمكن أن ينتعش فى ظل نظام عسكرى، وإن الفكر الاشتراكى فُرض من أعلى بلا جذور فى المجتمع، وإن الليبرالية - بطبيعتها - لا تصل إلى الشارع من خلال الدولة، وإن الإصلاح السياسى يجب أن يسبق الإصلاح الاقتصادى.

كما أكد أنه يرفض تحالف الليبرالية مع الحكم، حتى لا يتكرر خطأ اليسار، وأن مشكلتنا هى الإحساس بعدم جدوى العمل السياسى.

وقال إنه من ألزم إللزوميات الآن الاتفاق على الاستقلال ضد التبعية، والعدالة ضد الظلم، والحرية ضد القهر.

. . . . . .

وأخيراً لخص **محمود أمين العالم** عناصر وجهة نظره فى موضوع الندوة والتى تمثلت فى: أن مفهوم الديمقراطية أقرب إلينا من مفهوم الليبرالية، وأن محمد على طمس التطور الرأسمالى الطبقى وفرض مخططاً من أعلى، وأن مرحلة ١٩٢٣ - ١٩٥٢ لم تك ليبرالية، وإنما مرحلة نضال جماهيرى ضد الاستعمار.

وقال: إن ثورة ١٩٥٢ لم تفرض حظراً كلياً على الليبرالية الاقتصادية، وإن مصر تسقط - الآن - فى تبعية كاملة للتفتيش الدولى، وإننا لم نستطع جعل علاقاتنا مع الخارج لمصلحة الداخل، وإن أقطاب الطبقة الحاكمة هم رجال مال، لا رجال أعمال، وإن الأصولية تنبع من غياب التنمية الاقتصادية، وإن خلاص مصر فى قيمة صناعية، وديمقراطية مجتمعية، وثقافة عقلانية.

وقال: أرفض الاندماج الكامل فى تقسيم العمل الدولى، وأدرك استحالة القطيعة معه، وأطالب بديمقراطية مجتمعية وليس ديمقراطية اجتماعية.

ثم أكد أنه من دون تنمية اقتصادية صناعية لا مجال لنخبة عقلية، وأن الأصولية فى مصر هى نتاج تحديث تغريبى هش.

. . . . . .

وعبر كل هذا الزخم الشديد مضت وقائع الندوة تسلك درب النقاش الجدى والصعب وتتساءل عن كينونة هذه الليبرالية الجديدة التى تطرح نفسها كبديل، وهل هى هم نضالى أم أنها هم ثقافى، وتتساءل - قبل هذا كله وبعد هذا كله - عن جدارتها فى أن تكون البديل الذى يبحث عنه الجميع.

وفيما يلى نص الندوة:

د. عمرو عبد السميع: دكتور رمزى زكى.. بداية يرى الكثيرون أن تجربة مصر الليبرالية الجديدة تواجه عوائق كثيرة.. ما هى من وجهة نظرك الفوارق بين العوائق التى تواجه تجربة الليبرالية الحديثة فى مصر وتلك التى واجهت تجربتها الأولى؟

د. رمزى زكى: لقد جمعت هذه الندوة كوكبة طيبة من المفكرين المصريين حول موضوع محدد، ولذا لا بد أن تكون دلالة الألفاظ واضحة منذ البداية، فماذا نعنى بالليبرالية فى زمن اختلطت فيه المعانى؟

الليبرالية كمصطلح أبسط معانيه هو توافر الحرية والإرادة، وتوافر حرية الاختيار، بهذا المعنى: الليبرالية قيمة إنسانية عظيمة فى مصر، ومن المؤكد أن ظهور الليبرالية إبان فترة عصر التنوير حتى الثورة الصناعية كان يمثل علامة مضيئة فى تاريخ البشرية لأنه نقلها إلى مرحلة فيها سيادة للعقل، واحترام للفرد، وإيمان بقدرته على السيطرة على الطبيعة، بعد عصور الظلام والنظام الإقطاعى الذى كان قائما على الاستبداد والعبودية وقهر حرية الأفراد، وقد ظهرت الليبرالية فى الواقع كعقلية جديدة لطبقة جديدة تبشر بمجتمع جديد وهو المجتمع الرأسمالى، من هنا اتفقت مصالح الطبقة الجديدة مع الأفكار الليبرالية التى ظهرت فى ذلك الوقت على الوقوف ضد تدخل الدولة وإباحة حرية

العمل والنشاط والاستثمار وتحجيم دور الدولة إلى أضيق الحدود، ولم يكن ممكنا لليبرالية أن تنتشر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وحتى الثلاثينيات من القرن الحالى، ما لم تكن متفقة بهذا القدر الكبير مع النمط الجديد للمجتمع الرأسمالى الذى كان يشق طريقه.

وحينما ظهرت الليبرالية لم تكن تحتوى على جانب اقتصادى فحسب، وإنما كانت منظومة من الأفكار التى تمجد الفرد وحريته فى مجال الانتخاب والمشاركة فى القرار السياسى، لكن الطبقة الجديدة البرجوازية تمسكت فى البداية بالجانب الاقتصادى لليبرالية (دعه يعمل دعه يمر) وأنكرت على الآخرين حقوقهم، وبخاصة فى وقت كانت الثورة الصناعية أنتجت شروراً ضخمة من استغلال بشع للعمال والأطفال، واستعمار، وأقول هذا الكلام لأنه حينما يذكر مصطلح ليبرالية قد يتداعى إلى الذهن مباشرة أن الديمقراطية وحرية الفرد هى الوجه الآخر له، لكن هذا لم يحدث تاريخيا، فإذا رجعنا للتاريخ نجد أن الإيمان بالديمقراطية والسماح بحرية تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى اقتضى عشرات السنين ومعارك ضارية، حتى قبلت المجتمعات الرأسمالية بحرية الفرد وبحقه فى التنظيم والتظاهر، طبعا الليبرالية الاقتصادية كانت هى الإطار المناسب الذى أدى إلى تثوير قوى الإنتاج فى القرن الثامن عشر، وإطلاق حرية العقل والإبداع والنشاط والاختراع، ولكن فى الوقت نفسه استمرار الليبرالية من دون ضوابط أنتج كثيراً من الشرور الاجتماعية من بطالة وفوارق بين الناس والأزمات الاقتصادية والتطاحن الضارى بين الدول الاستعمارية نفسها حول المستعمرات والمواد الخام وظهور الإمبريالية.

د. عمرو عبد السميع: فلتسمح لى.. نحن نريد التركيز على الحالة المصرية؟

د.رمزى زكى: إذا رجعنا للحالة المصرية وأقصد بالتحديد فترة ما بين الحربين، وهى الفترة التى يقول البعض إنها كانت فترة ازدهار لليبرالية فى مصر وأن الثورة اتخذت موقف العداء لها، أنا أزعم أنه فى هذه الفترة حينما

ظهرت الليبرالية كانت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية التى كانت تنادى بالاستقلال وبالتصنيع وبالتحديث وبالتنوير. وفى هذه الفترة كانت ثورة ١٩١٩ وظهرت تجربة التصنيع العظيم وبنك مصر وطلعت حرب، وفيها أيضاً ظهر رموز الليبرالية والتنوير مثل طه حسين وأحمد لطفى السيد والعقاد وشبل شميل ويعقوب صروف وسلامة موسى، فهذا التاريخ المضىء لليبرالية المصرية ارتبط بالحركة الوطنية، ومن هنا كان الزخم الشعبى له، لكن حينما ننتقل إلى مرحلة الاستقلال السياسى وبداية ما يسمى بالدخول فى عصر التصنيع، تختلف الأمور، وأنا أزعم أن كل الفكر الاقتصادى الذى درسناه فى الخمسينيات والستينيات - والدكتور سعيد النجار أحد أساتذتنا فى هذا الخصوص - كان يقول إنه لا يمكن للدول النامية أن تواجه قضايا التخلف والتنمية إلا بدور ضخم للدولة والقطاع العام نظراً لضخامة الأعباء الملقاة على عملية التنمية، ونظرا لتواضع الدور الذى لعبه القطاع الخاص، ومن هنا - وبغض النظر عن طبيعة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والهياكل السياسية لكل دول العالم الثالث - لعبت الدولة دوراً قوياً وكلنا يعلم أن هذا النموذج الذى لعبت فيه الدولة دوراً كبيراً كان له سياقه التاريخى وظروفه ومقتضياته التى تبرر انتهاجه فى ذلك الوقت، ولذلك لم يُعط القطاع الخاص دوراً يتناسب مع إمكاناته، لكن فى بعض الحالات مثل حالة مصر أزعم أنه حينما جاءت الثورة الناصرية حاولت أن تسعى وراء القطاع الخاص، كى يدخل عملية التنمية لكنه لظروف كثيرة أحجم، والشىء نفسه أيضا بالنسبة لرأس المال الأجنبى.

د. عمرو عبد السميع: لماذا وكيف أحجم؟

د. رمزى زكى: أحجم لأن موارده أولاً كانت محدودة أصلا، وثانياً لأنه خاف من وصول العسكريين إلى السلطة، ووجود توجهات معادية للاستعمار ووجود أهداف اجتماعية كثيرة ولذلك لم يقدم على المشاركة.

د. عمرو عبد السميع: هل يمكن القول بأن موارده لم تسمح له بالمشاركة فى

الأطروحات الطموحة للغاية التى طرحتها الثورة المصرية؟

د. رمزى زكى: ليس هذا فقط، فمدخرات القطاع الخاص كانت تمثل الشطر الأكبر من مدخرات المجتمع فى ذلك الوقت، لكنه لم يستثمرها بالشكل الذى يحولها لبرامج، جزء منها كان يستخدم فى شراء الأراضى الزراعية والمضاربة والاستهلاك الترفى، ففى بداية الثورة كان حجم استثمار القطاع الصناعى الخاص فى مصر مليونين ومائة ألف جنيه، وهو مبلغ زهيد بالقياس إلى ضخامة الأعباء التى كانت مطلوبة فى ذلك الوقت لعملية التصنيع، على أية حال لن أتحدث كثيرا عن هذا التاريخ، لكن حينما نتحدث الآن عن الليبرالية التى يدعو لها البعض نجد أن سياقها التاريخى مختلف عن الليبرالية السابقة التى كانت جزءاً من حركة وطنية وذات زخم شعبى مصرى، الآن حينما نتحدث عن الليبرالية فأغلب الظن أنها تنصرف إلى ليبرالية «التكيف» التى دعا إليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تحت ظروف نعلمها جيدا، وهى ليبرالية تستهدف فى الأساس إعمال قوانين السوق، والحد من قوة أو حجم الحكومة، وإعمال فكرة الحوافز وإعطاء ضمانات كثيرة تحفز القطاع الخاص لكى يقود عملية التنمية.

د. عمرو عبد السميع: لكن هذه الرأسمالية التى بدأت عملية جديدة فى مصر منذ الانفتاح الاقتصادى وحتى الآن بدا وكأنها تنتظر الضوء الأخضر فقط لتحدث تراكما.. تحت أى ظروف يحدث هذا التراكم؟

د. رمزى زكى: من المؤكد أن القطاع الخاص المصرى منذ أعلنت سياسة الانفتاح قام بتراكم لا بأس به.

د. عمرو عبد السميع: هل كان هذا التراكم متوافراً لديه من قبل؟

د. رمزى زكى: كان عنده من قبل لأنه حقق فائضاً اقتصادياً كبيراً أتاح له القدرة على التراكم، والزائر الآن لمدينتى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان يرى نشاط القطاع الخاص.

د. عمرو عبد السميع: لكن ألا يتناقض هذا مع القول بأنه لم يكن عنده تراكم فى بداية الثورة؟

د. رمزى زكى: لا بد أن نأخذ فى الاعتبار أن الدخل زاد، وانعكس على نشاط القطاع الخاص نسبيا، وأصبح عندنا رأسمالية وطنية قامت بإنجازات نفخر بها ونتمنى أن تتطور وتحظى برعاية الدولة، لكن حينما نتأمل الليبرالية فى جانبها الاقتصادى، أنا أزعم أنه بالقدر الذى أعطت به الدولة حوافز للقطاع الخاص كى يدخل العملية الإنتاجية ويقيم صناعة بالقدر الذى أضرت فيه بهذا القطاع الخاص أيضاً.

د. عمرو عبد السميع: لماذا؟

د. رمزى زكى: إذا تأملنا برنامج «التكيف» الذى يطبق فى مصر، نجد أنه فى الأساس برنامج يهدف إلى تكميش الطلب الكلى، وعمل توازنات اقتصادية فى مجال عجز الموازنة والعجز الخارجى، ولذلك القطاع الخاص يُحمّل بأعباء ضخمة جداً فى التكاليف، فمثلاً سعر الطاقة ارتفع بشكل فلكى، وهناك ضريبة مبيعات، وارتفاع فى سعر الفائدة، وفى سعر الدولار وبالتالى ارتفاع فى أسعار الواردات الوسيطة، وارتفاع فى أسعار المواد الخام المحلية، هذه الزيادة الضخمة التى حدثت فى تكاليف الإنتاج لا يستطيع القطاع الخاص أن يتحملها من خلال زيادة الإنتاجية فى الأجل القصير، ولهذا فإن جزءاً كبيراً من الغلاء الموجود فى مصر الآن والذى يعانى منه القطاع العام والقطاع الخاص هو سياسة متعمدة من جانب الدولة، وليست نتاج آليات السوق، فحينما تتخذ الدولة قراراً برفع أسعار البنزين وسعر الفائدة، فهذا قرار سياسى ينطلق من برنامج «التكيف» وبالتالى فالليبرالية التى راهنا عليها فى المجال الاقتصادى، نخنقها من خلال هذا البرنامج شديد الوطأة عليها، فى وقت يعانى الاقتصاد المصرى المحلى من كساد والطبقة المتوسطة دخلها انخفض والعمال فى حال يرثى لها، وكذلك مختلف الفئات الاجتماعية، وبالتالى حجم الطلب الكلى على المنتجات المصرية

انخفض، وقدرة القطاع المحلى الخاص على أن يعوض هذا عن طريق زيادة فى التصدير محدودة، فنحن لا ننافس من موقع احتكارى وإنما من موقع تنافسى، فإذا كنت أصدر أحذية مصرية سأجد من يشاركنى فى هذا مثل الهنود والإيطاليين وغيرهما ممن ينتجون بتكلفة أقل ولا يتعرضون لمثل هذه الزيادات فى التكاليف، لكن الطامة الكبرى التى ستتعرض لها الليبرالية الاقتصادية، وفى ضوئها سيتعرض القطاع الخاص لانكماش ضخم، هى مسألة تحرير التجارة الخارجية، فحينما أحرر التجارة فى ظروف نمو التكاليف بهذا الشكل فى مصر، فإننى أحكم على هذه الصناعات التى أقامها القطاع الخاص بالإفلاس، والقطاع الخاص بدأ يشكو - بالفعل - من هذا لأن البرنامج الليبرالى الذى يطبق حالياً هو برنامج انكماشى لا يشجع على النمو، ومن ناحية أخرى هذه الليبرالية فى جانبها الاقتصادى ماذا أنتجت؟ أنا أزعم أنها أنتجت أشياءً ضد الديمقراطية وضد الليبرالية، ليس فقط فى مصر وإنما فى كثير من بلاد العالم الثالث، لماذا؟

لأن هذا البرنامج القاسى الذى نطبقه الآن وما ينجم عنه من تضحيات يتحملها الفقراء والطبقة المتوسطة وفئات اجتماعية كثيرة لا يمكن أن يستمر إلا فى ظل قوانين استثنائية تقيد الحريات، لأن مصالح الناس تُضرب فحينما تطبق ديمقراطية حقيقية من المؤكد أن الشرائح العديدة التى أضيرت من هذا البرنامج سترفضه أو أن هذا البرنامج سيطبق بطريقة أخرى، ولهذا أنا أزعم أن هذه الليبرالية التى تطبق حسب وصفة الصندوق والبنك، تؤدى إلى دكتاتورية، وتجارب دول أميركا اللاتينية واضحة، فمثلاً أول دولة دخلت هذا المجال كانت تشيلى، ولذلك فإن اتجاهات التطرف والعنف والجريمة جزء منها راجع للتطبيق الصارم لليبرالية، ومع ذلك فنحن محتاجون فى الفترة الحالية باعتبارها مخرجا من الأزمة، لأننى أفهم الديمقراطية ليس فقط فى جانبها الاقتصادى الذى يؤمن بالخضوع اللا مشروط لقوى السوق، ويقدم العدالة الاجتماعية فى إطار الوصفة التى تطبق، وإنما أفهم الليبرالية على أنها المناخ الذى يؤدى إلى تعبئة طاقات

المجتمع وتفجير إبداعاته فى شكل حر ولكن بأفق اجتماعى يتناسب مع أوضاع بلادنا.

فلا يمكن أن أنادى بليبرالية متطرفة بمثل هذا الشكل وأتجاهل قضية العدالة الاجتماعية وواقع الناس، الذين يشكلون قاعدة المجتمع المصرى، لأنهم فى هذه الحالة سيقفون ضد الليبرالية، ولهذا ثمة فرق كبير بين ليبرالية ما قبل ثورة ١٩٥٢ والليبرالية التى تطبق الآن، فالليبرالية شىء جيد إذا كانت تؤدى إلى تنمية وإلى استقلال وطنى وإلى تحرر وإلى عدالة، هذه الليبرالية مطلوبة، وهذا ما يجب أن نسعى إليه، لكن تفهم الليبرالية الآن على أنها انفراد القطاع الخاص بقيادة المجتمع وأن يخلق ثروات هائلة وبلا ضوابط وعلى حساب الأغلبية، هذه الليبرالية مرفوضة، لا يقبلها المجتمع المصرى.

د. عمرو عبد السميع: دكتور سعيد النجار.. فيما ذكره الدكتور رمزى زكى الآن أن الليبرالية الاقتصادية التى تشهدها مصر فى المرحلة المعاصرة ترتبط بما أسماه الدكتاتورية السياسية.. فإلى أى مدى توافق على أن التجربة الليبرالية الثانية اقترنت بصعود مجموعات من رجال الأعمال لا يعرفون - فى الواقع - هذا الشق الاجتماعى أو السياسى للحرية الاقتصادية؟

د. سعيد النجار: الواقع أن الدكتور رمزى زكى غطى رقعة واسعة وأريد أن أفرق بين أمرين بين الفكرة الليبرالية فى ذاتها لأنها غير مفهومة كما بدأ هو، وأعتقد أنها ما زالت كذلك، وبين تطبيقها فى مصر تاريخيا وفى الفترة الحالية.

نقطة البداية فى فقه الليبرالية هى فى الواقع الإيمان بأن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية الوحيدة التى تتألق وتطمح وترقى، فكل العصور الوسطى قبل القرن السابع عشر حتى فترة النهضة كانت قائمة على طمس معالَم الفرد، وجاءت فترة التنوير وفترة العقلانية فى الحضارة الأوروبية، وألقت الضوء على الدور الكبير الذى يلعبه الفرد فى تقدم المجتمع، وفى الابتكار وفى الإبداع، فبدأ

المفكرون يقولون إن هذا الفرد - إذا أردنا أن يتقدم المجتمع الإنسانى - فلا بد أن نحيطه بضمانات تمكنه من أن يعبر عن ذاته، فنقطة البداية عند أى ليبرالى هى الفرد، وعدم الإيمان بأى كيان اجتماعى آخر، إلا كأداة لتمكين الفرد من أن يعبر عن ذاته، ويترتب على ذلك نتيجتان فى غاية الأهمية:

نتيجة فى المجال السياسى: بلورها جون لوك، وهى أن الدولة عبارة عن أداة فى أيدى الأغلبية لتحقيق ما تصبو إليه هذه الأغلبية المكونة من مجموعة أفراد وأن الدولة لا يجوز أن تتخطى الحدود المرسومة لها، وترتب على ذلك فى المجال السياسى فكرة الديمقراطية وفكرة حقوق الإنسان، وكلتاهما ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الليبرالية، لأن حقوق الإنسان نشأت أساساً بسبب الافتئات على المجال الذى يجب أن يسود فيه الفرد، وحقوق الإنسان هى الأمر الأول الذى ترتب على الفكرة الليبرالية.

والنتيجة الثانية فى المجال الاقتصادى: حيث ترتب على الفكرة الليبرالية - بهذا المعنى - الإيمان بقدسية الملكية الفردية لأنها امتداد لشخصية الفرد نفسه وجاء التقدم الكبير على يد آدم سميث، وفكرته الكبيرة التى تعتبر نقطة تحول فى النظرية الاجتماعية كلها، وهى أنك حين تترك الأفراد يسعون وراء مصلحتهم ويعبرون عن ذاتهم فهم فى الوقت نفسه يحققون المصلحة العامة، والليبرالية كمجموعة أفكار - بهذا المعنى - تطورت كأى مشاريع اقتصادية، وكأى نظرية سياسية أخرى، الفكرة الليبرالية أول ما نشأت كانت شديدة الشك فى الدولة، وكانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة تشجع على أن الفرد يجب أن يكون بؤرة الاهتمام وأن الدولة لا تتدخل، لكن حصل فى الواقع تطور فى ثلاثة اتجاهات على الفكر الليبرالى، وهذا ما نسميه الليبرالية الجديدة لأنها مختلفة، فلما تقرأ لكبار الليبراليين فى القرن التاسع عشر مثل سبنسر تندهش لأنه يرفض مجدداً تدخل الدولة لتنظيف الشوارع، لكن الليبرالية الموجودة الآن تطورت عبر الأزمنة العالمية الكبرى، وعبر التطور الاقتصادى فى أوروبا الغربية، ففى البلاد الليبرالية نفسها حصل تطور فى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: تطور من ناحية الإقرار بأن الدولة لها دور مسلم به ولا بد أن تقوم به فى الحياة الاقتصادية إذا أردنا للنظام الاقتصادى أن يحقق التنمية ويحقق العمالة الكاملة وما إلى ذلك، والمقصود الدور الذى تقوم به الدولة فى المجال الذى نسميه «الميكرو اقتصادى» يعنى الاستقرار السعرى والتوازن الخارجى، وكل ما يتعلق بضمان ألا يعانى النظام الاقتصادى من تضخم كبير أو بطالة كبيرة، الوظيفة «الميكرو اقتصادية» تقول بقيام الدولة بتوفير البنية الأساسية، وبتنمية الموارد البشرية فى التعليم والصحة والإسكان، وكذلك وظيفة الدولة بالنسبة للاحتكار والمحتكرين أيضاً، وهذه الوظيفة ساعدت فى إيجاد التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة الاجتماعية بين المنفعة الخاصة والمنفعة الاجتماعية.

والاتجاه الثانى الذى تطورت فيه الليبرالية: يتعلق بالعدالة الاقتصادية أيضا، لأن ترك المجال لقوى السوق من دون أى قيد يؤدى إلى نمط معين فى توزيع الدخل، ويؤدى إلى اتساع الفوارق بين الطبقات، وعلى ذلك فالليبرالية الجديدة تنظر إلى هذا الموضوع على أن إطلاق قوى السوق لا يعنى التسليم بالنتائج المترتبة على قوى السوق تسليما كاملاً، فعندك نظام الضرائب، والليبرالية الجيدة لا تعارض فى استخدام أداة الضريبة لتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، وتعلق أهمية كبيرة على تكافؤ الفرص، ولا أريد أن أدخل فى التفاصيل، لكن أقول إن الليبرالية الجديدة شديدة الإحساس بأن السير الطبيعى للسوق لا يجعل كل الطبقات تستفيد من ثمار التنمية، ولذلك فهى تهتم بالفقر والفقراء المجردين من كل إمكانية مادية.

أما الاتجاه الثالث: فهو أن الليبرالية الجديدة مختلفة من ناحية التنمية الاقتصادية.

وهنا يثار تساؤل مهم وهو لماذا لم تكن الليبرالية مقبولة وذات جاذبية للدول التى استقلت بعد الحرب العالمية الثانية؟ لأن إغراء السلطة السياسية فى ظل الاشتراكية إغراء لا يمكن مقاومته عندما تتركز فى يدك كل طاقات البلد والفرد

وكل شيء، وعلى ذلك فإن الليبرالية كانت فى مضمونها ومعناها أن هناك قيدا على الحاكم لا يمكن أن يتخطاه، وعلى ذلك فإن ٩٠ فى المائة أو أكثر من البلاد النامية، اتجهت للأخذ بالاشتراكية، وإلغاء الملكية الفردية، إما على أساس الماركسية نفسها، أو بشكل معدل كما حدث فى مصر فى ميثاق العمل الوطنى، الذى تؤكد أية قراءة له أن الفرد لا شيء، وأن الدولة تفعل كل شيء باسم راية رفعتها اسمها التنمية، وراية أخرى تقول إن المواطنين المجردين من الملكية لهم حقوق، أما أصحاب الملكية فهم عملاء للاستعمار يوضعون تحت الحراسة، وتصادر أموالهم، فبحكم الأوضاع التى كانت قائمة فإن كل الحكام الجدد أرادوا أن يحكموا حكما استبداديا ووجدوا فى الصيغة الاشتراكية طريقة ملائمة جدا لهذا الاستبداد.

د. **عمرو عبد السميع**: أريد أن أسألك عن مدى اتساق مطالب المؤسسات الدولية من مصر وبخاصة فى مجال مثل التعليم مع مفاهيم الليبرالية الجديدة كما تشرحها الآن؟

د. **سعيد النجار**: لا أريد أن أدافع عن صندوق النقد الدولى، لكن إذا كنت تريد أن تستغنى عن الصندوق، فيجب أن تكون عندك السياسة الاقتصادية السليمة التى تجعلك غير محتاج له، ببساطة شديدة لماذا تحتاج مصر إلى هذه المؤسسات؟

والإجابة: بسبب ضعف وضعها الاقتصادى الذى يفرض عليها ذلك، لكن عندما تكون سياساتك الاقتصادية من السلامة ووضعك الاقتصادى من القوة، تستطيع أن تستغنى عن هذه المؤسسات، لكن هذا ليس حال البلاد التى تستغرق فيها المديونية خمسين أو ستين فى المائة من حصيلة العملات الأجنبية، وبلغ معدل التضخم فيها ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ألف فى المائة فى السنة، ووصلت البطالة فيها إلى ٣٠ أو ٤٠ فى المائة، مثل هذه البلاد هى التى تضطر للذهاب إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لكن عندما يقول رمزى زكى إن الصيغة التى يقدمها الصندوق لهذه البلاد، صيغة تتركز على الطلب، أقول إنها

لم تعد كذلك، ففى مرحلة من المراحل كانت تركز على الطلب، إنما فى الوقت الحاضر لا تركز على الطلب، كما أن هذه الصيغة لا تتغافل عن الآثار الاجتماعية، بالنسبة لمصاريف التعليم والصحة وما إلى ذلك.

مصاريف التعليم زادت أكبر من أى مكون آخر فى مصر فى ظل الاتفاق مع الصندوق، ولا أقول إن مخصصات التعليم كافية بالضرورة لكن اتهام الصندوق والبنك بأنهما يتجاهلان الخدمات الاجتماعية الأساسية أو يتجاهلان الآثار الاجتماعية الخاصة بالفقر والفقراء لم يعد صحيحاً.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا الإطار المعروف أن الدكتورة منى مكرم عبيد خاضت مناقشات كثيرة حول هذه القضية فى لجنة التعليم بمجلس الشعب، فهل نستطيع أن نتبين منها الفوارق بين تطبيق اجتماعى معين خاص بمشكلة التعليم فى دولة مثل مصر ودولة أخرى مثل فرنسا تطبق مجانية التعليم؟

الدكتورة منى مكرم: أولاً مفهوم التعليم ليس مجرد خدمة تقدمها الدولة وإنما استثمار، بل إن أهم استثمار هو الاستثمار فى التعليم، وهذه قضية لا علاقة للصندوق أو البنك بها لأنها تتعلق بأولويات الدولة، فإذا كنا مقتنعين بأن التعليم استثمار، فلا مجال لإلغاء مجانية التعليم وإنما يصبح من الضرورى وضع التعليم فى سلم أولويات الإنفاق الحكومى العام، وبالتالى زيادة ما يخصص له زيادة مستمرة، حتى نقترب به من الإنفاق العالمى بعد فترة معقولة، ومما يزكى هذا الطلب ضرورة النظر إلى التعليم على أنه استثمار وليس خدمة وعلى أنه مدخل أساسى للأمن القومى بمعناه الشامل.

وفى ضوء هذا نقترح زيادة الإنفاق على التعليم الأساسى ثلاثة أضعاف، وتمثل الزيادة الحد الأدنى الذى يمكن أن يحافظ على هذا المورد البشرى الأساسى، ولا بد أن تضمن الدولة أن يكون هذا التعليم حقيقياً وشاملاً. وفى جميع الحالات ينبغى أن تظل مسيرة التمويل الحكومى قائمة ومستمرة لتوفير التعليم الأساسى للجميع من دون استثناء، وللمتفوقين فى جميع مراحل

التعليم وأنواعه، وفيما عدا ذلك يجب وضع معايير لترشيد مجانية التعليم فى المؤسسات التعليمية الحكومية.

أما بالنسبة للتمويل، فيمكن الأخذ بنظام القروض التعليمية للأفراد بحيث يتم تسديدها بعد تخرجهم من عائد العمل، أو وضع ضريبة مخصصة للإنفاق على التعليم يخضع لها جميع الأفراد الخاضعين لضريبة الإيراد العام وزيادتها على أصحاب الشرائح العالية، فالتعليم أهم من أن يترك للتربويين وحدهم، بل أهم من أن يترك للدولة وحدها، إنه شأن مجتمعى عام وهو أخطر على حاضر ومستقبل مصر من أى شأن آخر، سواء كان هذا الشأن اقتصادياً أو أمنياً أو عسكرياً، إذا كان لمصر أن تبقى فى السباق العالمى المحتدم نحو القرن الحادى والعشرين.

د. سعيد النجار: أضيف كلمة فى إطار موضوع التعليم، فأنا عائد من مؤتمر فى البحرين قدم فيه البنك الدولى ورقة عن التعليم تفيد بأن التعليم الأساسى هو الأساس الذى يمكن البلد من أن تتقدم اقتصادياً، لكن الطريقة التى توزع بها الموارد على التعليم فى مصر تؤدى إلى أن ينفق على الطالب فى التعليم الجامعى عشرة أمثال ما يصرف على الطالب فى التعليم الأساسى، فالتعليم العالى والجامعى يحصل على نصيب الأسد من مجانية التعليم، وما يصرف على الطالب فى التعليم الجامعى عدة أمثال ما يصرف على الطالب فى التعليم الابتدائى، لكن الفقراء هم الذين يجب أن تكون لهم الأكثرية فى التعليم الأساسى لأن أغلبهم لا يصل للتعليم الجامعى، فإذا ركزنا المجانية فى التعليم الأساسى وأنفقنا عليه أربعة أو خمسة أمثال ما ينفق على التعليم الجامعى فستكون النتائج أفضل لأن لدينا موارد محدودة يجب أن تنفق بالأساس على التعليم الأساسى.

د. منى مكرم عبيد: يوجد خلل فى النظام التعليمى وأتفق مع التركيز على التعليم الأساسى، لكن من دون إغلاق الباب أمام مجانية التعليم الجامعى، لأن ثلاثة أرباع السكان لا يستطيعون تحمل مصاريف جامعية، وإلى جانب

التعليم الجامعى لا بد أن يكون هناك تعليم فنى متقدم قائم على أساس مسح لما يتطلبه السوق.

د. عمرو عبد السميع: لكن ما هو دور التعليم فى تحقيق التنشئة السياسية حول مفهوم الليبرالية؟

د. منى مكرم عبيد: هذا يدخل فى إطار إعادة النظر فى النظام التعليمى ككل، لأن هناك خللاً يرجع إلى الحشو وغياب النقد، فبسبب التطورات السريعة لا بد أن نعلم الطالب كيف يأخذ المعلومات ويستخدمها فى التحليل، إذن طريقة التعليم الآن لا تُخرج المواطن الصالح ولا المواطن الليبرالى، لكن هذا لا يرجع فقط للمدرسة، وإنما للمجتمع، وللبيت والأسرة وللإعلام وللثقافة، للمجتمع ككل.

د. عمرو عبد السميع: هناك مؤسسة أخرى لا بد أن لها دوراً فى مسألة تعميق الفكر الليبرالى فى المجتمع وهى المؤسسة الحزبية، مما يدفعنا للحديث - مثلاً - عن حزب الوفد، لقد كان هذا الحزب لصيقاً بتجربة مصر الليبرالية الأولى - إلى حد كبير - وكان تعبيراً عنها لكنه فى التجربة الثانية - كما هو واضح - أخفق كثيراً فى أن يكون تعبيراً عن الليبرالية الجديدة فى مصر. . فما هو تصور د. محمود أباظة لعوامل هذا الإخفاق؟

د. محمود أباظة: أريد أن أشير أولاً إلى الليبرالية بمعناها السياسى وهى تقوم على حرية الفرد التى لا تتأتى إلا بتوافر الحريات العامة ولا تتوافر الحريات العامة إلا إذا وُجد قضاء مستقل، ومن هنا فكرة الفصل بين السلطات، وحرية الصحافة أو حرية التعبير عن رأى جماعى، فإذا وُجد هذا وُجدت الحرية الفردية وهى نتاج للحريات العامة، وإذا وُجدت الحرية العامة وُجد النظام السياسى الذى يقوم على الانقسام بين حاكم ومحكوم يكون فيه الحاكم ممارساً للسلطة ومسئولا أمام المحكوم، وعكس هذا هو الشمولية أيا كان لونها أو فلسفتها أو نظامها الاقتصادى، وبالنسبة لتجربة مصر بالذات، يلفت

نظرى أن الحياة السياسية المصرية بدأت تهتم بالدستور والحريات العامة منذ النصف الثانى من القرن الماضى، وهذا لم يحدث فى أية دولة من العالم الثالث، ولم يحدث فى أية دولة خارج أوروبا الغربية، وهذا فى حد ذاته شىء يستحق البحث وبخاصة أننا مجتمع زراعى، والمجتمع الزراعى تأخرت فيه الحريات العامة فى الظهور عن المجتمع التجارى، فالتجربة المصرية فريدة مكانياً وزمانياً، والتجربة المصرية الليبرالية فى رأيى ناجحة جداً، وهى تعود إلى ما قبل فترة ما بين الحربين، فعندما جاءنا الاحتلال الإنجليزى كانت هناك صفوة سياسية تؤمن بالحريات العامة، وهذا ما جعل الفرق كبيراً بين مصر وبين أية دولة أخرى عرفت الاستعمار. فالثقافة المصرية الحديثة تجانست مع الفكر الليبرالى قبل غيرها ولمدة أطول من غيرها، عندما بدأت الثورة الشعبية فى عام ١٩١٩ كان هناك رصيد من الفكر الليبرالى، وكان فكراً منتصراً على الفكر السلفى والتقليدى لأن الصراع بين التجديد والتقليد سابق على بدايات القرن العشرين وعندما بدأت مرحلة التحرير الوطنى، كان الفكر الليبرالى متفوقاً شعبياً - وهذا غريب - على الفكر التقليدى، وعندما نُقيّم فترة التجربة الليبرالية بين الثورتين - اللتين كان فيهما الوفد هو حزب الأغلبية - نلاحظ أن الوفد لم يكن الحزب الليبرالى الوحيد ولكنه كان يغطى المساحة الكبرى من الليبرالية، وحدث تزامن بين مطلبى الدستور والجلاء، وصارا مطلباً واحداً لأن العوائق واحدة، وانطبعت الحركة الوطنية المصرية بهذه الازدواجية، فلم تكن فقط الصفوة هى التى تربط بين الجلاء والدستور وإنما أيضاً القوى الشعبية، والوفد ربط بينهما وحقق دوره القيادى نتيجة لهذا الربط، وحصلنا على الدستور لكننا لم نستطع أن ننفذه كما ينبغى، لأنه كان هناك محتل، ومع ذلك فقد نجحت هذه التجربة سياسياً وثقافياً، وأزعم أنها نجحت اقتصادياً، فإذا قارنا أحوالنا الاقتصادية بالمعنى التنموى الحديث بغيرنا فى هذا الآونة نجد أننا كنا نتفوق كثيراً على الشعوب المماثلة، ثم سقطنا كغيرنا فى قبضة الحكم العسكرى لأسباب مختلفة بعضها خاص بنا وبعضها عام، وهذا الحكم

العسكرى له طابع خاص فى توزيع السلطة، وله هيكل معروف يتكرر حيثما وجد، هذا الحكم العسكرى تصدى للتنمية فى مصر، وبدأ بتشجيع للمبادرة الفردية، ثم اتجه إلى الاشتراكية بما فيها من تخطيط مركزى وملكية عامة لوسائل الإنتاج، وفشل فى عملية التنمية كما فشل غيره، وبذلك أصبحت لدينا قاعدة عامة وهى أنه حيث غابت الحريات العامة فشلت التنمية سواء كنا نرفع لافتة الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه، وبعد ذلك انتقلنا مرة أخرى إلى الحرية الاقتصادية، لكن ليس إلى الليبرالية، لأن نظام الحكم ما زال له طابع عسكرى، والنظام العسكرى يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن يكون ليبرالياً، فهو يغير سياسته لأن فشل الاشتراكية فى العملية التنموية واضح ولا مجال للدفاع عنه، ولأن الظروف الدولية تغيرت، وهذا يفسر لماذا نجح الوفد فيما بين الثورتين ولم يستطع أن يحقق هذا النجاح الآن، فالحزب السياسى الليبرالى لا يمكن أن ينجح فى ظل نظام عسكرى، فالحزب أداة للوصول إلى الحكم من خلال الانتخابات العامة لكن القاعدة القائمة فى مصر حتى الآن أن من يتولى الحكم يكسب الانتخابات، وبذلك يفقد الحزب قيمته كأداة ويصبح مجرد شكل.

د. عمرو عبد السميع: أسأل صلاح الدين حافظ عما ورد فى كلام محمود أباظة الآن عن أن الحزب لا ينجح فى ظل نظام عسكرى، لكننى ألمح ولعلك تتفق معى أن معظم المؤسسات الحزبية القائمة اعتمدت فى بنيتها الداخلية وفى إقامة جدلها الخارجى على فكرة الواحدية السياسية، ولم نر فيها أية تقاطعات يمكن أن تنتج فكراً ينتمى بالفعل إلى مجتمع تعددى؟

صلاح الدين حافظ: سأبدأ بنقطتين تاريخيتين متصلتين بما قاله محمود أباظة وسعيد النجار، النقطة الأولى استكمالاً لكلام محمود أباظة أن الفكر الليبرالى بدأ مبكراً بالفعل فى مصر كفكر سياسى، ونذكر جميعا أن أول من بدأ هذا هو رفاعة الطهطاوى حين ترجم دستور وأفكار الثورة الفرنسية فى كتابه الشهير «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» وصحيح أنه فى عام ١٨٦٦ بدأ شكل من

أشكال البرلمان، وفى عام ١٨٦٨ بدأت أول جريدة أهلية مستقلة كتعبير عن حرية الصحافة بشكل من الأشكال، وصحيح أننا وصلنا لثورة عام ١٩١٩ وأخذنا دستور عام ١٩٢٣ المستمد من تقاليد الثورة الفرنسية، والدستور البلجيكى، لكن كل هذا لم يكن يعبر عن نمو أو رسوخ الفكرة الليبرالية فى مصر، لأن الفكرة الليبرالية تفضل رمزى زكى وسعيد النجار بتوضيح الأساس النظرى لها بشكل واضح جداً، فهى ليست مجرد حرية الأفراد ولا مجرد دستور برلمان وأحزاب لكن الفكرة الليبرالية كى تنجح لا بد لها من أساس اقتصادى، وتطور اقتصادى معين، وهذا لم يكن قد تحقق لا فى التجربة الليبرالية الأولى كما نسميها عادة من ١٨٦٦ إلى ١٩١٩ ولا فى التجربة البرلمانية الثانية من ١٩١٩ الى ١٩٥٢.

والنقطة الثانية وهى أيضاً استكمال لكلام سعيد النجار وأنا فى الحقيقة معجب جداً بأنه - شخصياً - قال إن الليبرالية اختلفت مفاهيمها ومعاييرها ومقاييسها، فالكلام الذى قرأناه لتوماس هوبز وجون لوك وسبنسر وروسو ومونتسكيو كتب فى ظروف تاريخية معينة لكن الزمن تعداها، ومعاقل الرأسمالية والليبرالية اليوم تطبق شيئاً مختلفاً تماماً، فهناك - الآن - ليبرالية جديدة تهتم بالعدالة الاجتماعية، وأخذت من الاشتراكية تلقيحات وتنقيحات، وعلى الرغم من أننى أعد نفسى من أنصار الليبرالية الجديدة، أقول إنه من واجب قادتها - فى الفكر السياسى المصرى - أن يساعدوا فى تغيير الأفكار الكلاسيكية النمطية التى ما زالت سائدة ومتمسكة بأفكار سميث ولوك وهوبز، فالتفكير الجديد للدكتور سعيد النجار لا أجد له صدى فى مدرسته فى الحياة المصرية، حيث لم يتأثر به تلامذته بالقدر الكبير.

وانطلاقا من هاتين النقطتين، فالملاحظ أننا فى عام ١٩٩٣ ولم يبق غير ست سنوات قبل أن ندخل القرن الجديد، بينما نحن نردد أفكاراً تعود إلى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وندعى أننا نمارس الليبرالية ونريد أن نمارس الليبرالية بينما الغرب نفسه - الأب الشرعى لليبرالية - يمارس

شيئا مختلفا، وكان يجدر بدعاة الليبرالية فى مصر بالذات أن يجرونا ناحية هذه الممارسة الجديدة، وهذا تناقض غريب يجب أن نحله.

والملاحظة الثانية هى أننا من بداية السبعينيات نمارس ليبرالية اقتصادية أو هكذا يقال عنها، أو انفتاحا اقتصاديا بقواعد معينة، بينما الوضع السياسى نقيض لها، فما زال الدستور المصرى حتى الآن هو دستور الشمولية، ويتحدث عن الاشتراكية بشكل صريح وواضح على الرغم من سقوط كل الأفكار التى يتحدث عنها، فكيف نتحدث عن تحرير الاقتصاد ولا نتحدث عن تحرير الإرادة السياسية؟ كيف نتحدث عن إطلاق آليات السوق ولا نطلق حرية تكوين الأحزاب والمنظمات وحرية الصحافة؟

والملاحظة الثالثة أو التناقض الثالث، يمثلها سؤال أطرحه على جميع الحاضرين: نحن نتحدث هنا فى مصر عن الليبرالية الاقتصادية بمفهوم إطلاق آليات السوق، وتحرير التجارة وفك القطاع العام وبيعه، وفى اللحظة نفسها يفاجئنا الرئيس الأميركى كلينتون ببرنامج اقتصادى سياسى مختلف تماماً، تحت شعار الاهتمام بالناس أولاً، ويتضمن تدعيم قبضة الدولة المركزية على الاقتصاد، وإعادة بناء القطاع العام فى أميركا، والاهتمام بالتعليم والمواصلات والنقل والصناعات الثقيلة بما فيها الصناعات المدنية، فهل هذا يعبر عن ليبرالية أحدث؟ وهل نحن فى هذا الصدد أسرى لتصورات نمطية قرأناها فى الكتب وتوارثناها ثم توقفنا عن متابعة الأفكار الحديثة؟

لا أتصور إطلاقاً أنه فى مجتمع مثل المجتمع المصرى، حيث الخلل الشديد فى التركيبات الاقتصادية والاجتماعية وفى الموازين السياسية والعسكرية، يمكن أن تنجح الفكرة الليبرالية بشكلها الرومانسى، فهى تحتاج إلى قدر كبير من الحساسية الاجتماعية، فقد بدأت مصر تدخل ضمن الدول الثلاثين الأفقر فى العالم، كما أصبحت وفقاً لتقرير اليونسكو عام ١٩٩١ إحدى الدول العشر فى العالم التى يزيد فيها عدد الأميين على عشرة ملايين، ونقيس على هذا مستوى الدخل وموازين توزيع الثروة والسلطة أيضاً.

وفى ضوء هذا الكلام نأتى للسؤال الخاص بالأحزاب، فالقضية الحاكمة هى البيئة الحاضنة التى تعيش فيها هذه الأحزاب، وكيف تتوقع أن تنمو أحزاب سياسية فاعلة فى بيئة غير مواتية تنطوى على كوابح حقيقية، فهناك الكابح الاقتصادى الاجتماعى، والكابح القانونى السياسى الإدارى الآن الذى لا يترك فرصة حقيقية لنشوء أحزاب سياسية قوية.

ويرتبط بذلك السؤال عن ما هى الأحزاب السياسية، فهل هى فكر سياسى؟ وهل هى دعوات فقط؟ الأحزاب السياسية تنجح حين تعبر عن مصالح اقتصادية، وهذا كلام ليبرالى وليس اشتراكياً، إذن لماذا نجح الوفد فى الفترة الثالثة لثورة ١٩١٩؟ لأنه كان يعبر تعبيراً ما - حتى لو كان تعبيراً هلامياً فى ذلك الوقت - عن مصالح طبقية واقتصادية محددة، فكرة الجموع أو الجلابيب الزرقاء وقد بدأ الوفد يختلف تاريخياً ويتراجع عندما غيّر هذا المفهوم من داخله، وتحول من حزب سياسى جماهيرى شعبى للجلابيب الزرقاء أو للأغلبية الفقيرة، إلى حزب كبار الملاك بالتحالف الشهير المعروف بين الأسر الكبيرة، وهذا يثبت أن كل حزب سياسى يقوى بارتباطه بمصالح اقتصادية لفئة من فئات المجتمع ويضعف بالتخلى عنها.

د. عمرو عبد السميع: لقد تحدثت عن البيئة الحاضنة التى تحدد ما إذا كان الحزب يستطيع أن يكون لصيقاً بمشروعه الليبرالى أو بديمقراطية المجتمع أم لا، وهنا لا بد أن نطرح أن مسألة التغيير فى قوانين الدولة تتيح لهذه البيئة الحاضنة قدراً أكبر من الانفتاح يتعارض مع نوع التحديات التى تواجه المجتمع الآن ومن ضمنها - على وجه الخصوص - تحدى الإرهاب، ومن جهة أخرى أن هذه الأحزاب نفسها أحجمت عن أن تقدم مشروعها الحقيقى للديمقراطية عمليا بما يواجه هذا الإرهاب نفسه الذى يحول دون تغيير القوانين مرة أخرى.

صلاح الدين حافظ: هذا صحيح، أقول إنه يجب ألا نحصر أنفسنا فى قضية فرعية أعتقد أنها ظاهرة طارئة فى المجتمع المصرى وهى ظاهرة الإرهاب، فنحن

نتحدث عن خطوط أوسع والإرهاب سيواجه وسينتهى فى فترة زمنية قد تطول أو تقصر، وهذا يثير قضية ارتباط الحرية السياسية بالإرهاب. فيجب أن نفرق بين محاربة الإرهاب وبين استغلال حالة الإرهاب لضرب الحريات العامة وأنا لا أجد إطلاقاً أى تناقض بين أن أحارب الإرهاب وأطلق الحريات العامة، بل بالعكس أعتقد أن إطلاق الحريات العامة وحفز المواطنين على المشاركة وتشجيع منظمات المجتمع المدنى وبخاصة الأحزاب والنقابات واتحادات العمال ودوائر المثقفين والمفكرين كل هذا هو السبيل الأساسى لعلاج طويل المدى لقضايا الإرهاب.

أما قضية إحجام الأحزاب حتى عن مواجهة الإرهاب، فأعتقد أن هذا نابع من أساس نشوء هذه الأحزاب كلها - بما فيها حزب الوفد الجديد - الذى لم يرث من حزب الوفد القديم شيئاً كثيراً، لقد ورث منه الاسم، وورث بعض الشخوص والرموز، وبعض الأفكار العامة التى كانت جاذبة وبراقة فى الثلاثينيات والأربعينيات ولمنتصف الخمسينيات وتوقفت، لكن حزب الوفد الجديد عليه أن يبحث لنفسه عن فكر سياسى جديد وصيغة تنظيمية جديدة لكى يثبت من جديد أنه حزب الليبرالية الحقيقية فى مصر، وهذا النقد لا ينقص من قيمة حزب الوفد الحالى، أما بقية الأحزاب - بصراحة شديدة ومن دون أن ننقص من قيمتها أو نقلل من شأنها - فهى محصورة فى دوائر ضيقة جداً من صالونات بعض المثقفين المصريين، وهؤلاء محصورون فى دوائر ضيقة جداً من بعض أحياء القاهرة، وليس فى القاهرة كلها، ناهيك عن مصر كلها، وبالتالى ليست لها جذور شعبية حقيقية فى المجتمع المصرى.

د. عمرو عبد السميع: إذا كان صحيحاً أن هناك تيارين رئيسيين فى مصر الآن بعد سقوط الهياكل الاشتراكية وهما الليبرالية الجديدة والأصولية الإسلامية، فلماذا عجزت الجماعات الليبرالية -حتى من المثقفين فى مصر- عن أن توجد لها مكاناً فى الشارع بمقدار ما حقق الأصوليون الإسلاميون؟

محمود أمين العالم: أود أن أتساءل فى البداية عن مغزى هذا الحرص على

استخدام كلمة ليبرالية، على الرغم من وجود تراث جديد بدأ يبرز من خلال الإنسانية كلها وهو الديمقراطية، فالليبرالية فى بدايتها- كما تفضل سعيد النجار - محددة حقيقة فى الحرية الفردية.

لكنها تطورت تطورات مختلفة، فالقرن السابع عشر يختلف عن الثامن عشر، عن التاسع عشر وصولاً إلى الليبرالية الجديدة، ولكن هل تطورت - فى ذاتها - كمدلول؟ الواقع أنها تطورت فى العالم انعكاسا لواقع اجتماعى واقتصادى، ونتيجة لكفاح الطبقة العاملة وكفاح المثقفين ونحن نحاول - إذا جاز التعبير - أن «نحشر» فيها البعد الاجتماعى، وهو بعد جديد كما قيل وربما أكثر اجتماعية من تجربتنا أو التجربة الاشتراكية، كما كان نتيجة لضرورات الأزمة الاقتصادية ٢٨/ ١٩٢٩ فى أميركا وجاء كينز ثم جاليرات وكان هذا تطوراً خطراً لا نعرف هل هو ليبرالية جديدة أم اشتراكية جديدة، وأحيانا نستخدم التعبيرين، أنا - فى تقديرى وبصرف النظر عن المسميات - أننا فى بلاد العالم الثالث لنا ظروفنا الخاصة، طبعا أنا لا أفصل نفسى عن التجارب الخصبة فى العالم، فالليبرالية تجربة رائعة وعظيمة وغنية ينبغى أن نستلهمها ونستفيد بها، لكن فى تقديرى نقطة البداية ليست البحث عن شكل، وإنما عن مضمون، ولذلك لابد أن نسأل عما نريده انطلاقا من واقعنا المتمثل فى أننا متخلفون وتابعون، ونعانى من انعدام الاستنارة من الناحية الثقافية، ومن الاستبدادية من الناحية السياسية والتخلف من الناحية الاقتصادية، إذن ما هى الأداة التى تحرك هذا المجموع البشرى من أجل أن يحقق تطوراً، هل مجرد الشكل الليبرالى سواء جديده أو قديمه، نحن فى مرحلة إجهاد، وأنا سعيد بهذه المرحلة التى انقلبت فيها كثير من الموازين مما يدعونا إلى الإبداع والتفكير فى هذه العملية، فى رأيى نستطيع أن نستفيد من كثير من الخبرات لكننا نستخدم الديمقراطية وما يمكن أن يصدر عنها، من فكرة المجتمع المدنى وحقوق الإنسان، وكل هذه المسائل، باعتبارها أقرب لنا من كلمة ليبرالية التى تحمل إيحاءات معينة والواقع أن جذور الليبرالية فى مصر قديمة منذ القرن الثامن

عشر، وهناك كتاب مهم لبيتر جراند يفيد فى فهم تاريخ هذه المرحلة، وكذلك دراسة خطيرة لعبد الرحمن عبد الرحيم عن مصر فى القرن الثامن عشر، دراسات جيدة جداً توضح بداية الرأسمالية الوليدة الطفلة التى بدأت تنشأ - فعلاً - وأقامت اتصالات غربية وظهرت روابط تجارية بيننا وبين جنوه والبحر الأبيض المتوسط، وأنا فى تقديرى ومع كل احترامى لدور محمد على، لكنه طمس هذا التطور الواعى من الداخل وفرض فعلاً مخططاً من أعلى.

والسؤال هنا: من الذى أقام محمدعلى وفرض علينا «الباب العالى»؟

يُقال إن الليبرالية فى مصر فى ذلك الوقت هى التى فرضته، طبعا هى فرضته لكن هو فرض نفسه عليها، وفى رأيى هذا التيار استمر وظهر فى الكثير من التجارب المختلفة، لكن الاحتلال البريطانى أجهضه، والمرحلة التالية لم تكن مرحلة ليبرالية وإنما كانت نضالاً جماهيرياً ضد المستعمر: بل إن الوفد لم يأخذ الحكم أكثر من ست سنوات، وحتى العمل العظيم الذى قام به طلعت حرب حوصر وضرب وتم استيعابه، لكن كانت هناك ليبرالية ثنائية دعائية يدعمها مثقفون كبار مثل العقاد وطه حسين، هؤلاء الناس كانوا يدعون إلى الليبرالية الفكرية والثقافية، لكن فى التجسيد العملى للمجتمع مثل مواقع الاقتصاد ومواقع السياسة ومواقع الحركة الجماهيرية، لم تكن ليبرالية حقيقية، مع احترامى لكتاب صديقنا ألبرت نورانى عن العصر الليبرالى فى مصر، كانت هناك فعلاً مظاهر ليبرالية يمكن من ناحية الفكر المعلن، لكن حقيقة كان الأمر مختلفا من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة من المنظور الليبرالى واسمحو لى أيضا أن أكون ضد التيار فى هذه الندوة فيما يتعلق بثورة ١٩٥٢، لأنها لم تفرض حظراً نهائياً كلياً على الليبرالية الاقتصادية، ففى تقديرى أن ٨٠ فى المائة من أعمال القطاع العام كان يقوم بها القطاع الخاص فالرأسمالية كانت مستمرة فى المجتمع، لكن من الناحية الديمقراطية - لاشك - كانت فيها وصاية على حركة الجماهير، وضرب للحريات، وأنا أحد جرحى هذه المرحلة، لكن لا نستطيع أن ننكر الحقيقة موضوعياً وعلمياً وهى

أنه كان هناك ما يمكن أن نسميه الديمقراطية الشعبوية، ولا نستطيع أن ننكر أيضا أنه كانت هناك إجراءات كبيرة وعظيمة من حيث التقدم الاقتصادى ومن حيث التقدم فى الخدمات، وتحققت نقلة اجتماعية فى ذلك الوقت، لا أحد يدافع عن الاستبداد، ولكن أقول إنه ليس نقص الديمقراطية فقط هو الذى أسقط التجربة الناصرية.

وأقول لمحمود أباظة ليس من الضرورى أن تحتاج التنمية الاقتصادية لديمقراطية، ومثال ذلك تجارب النمور فى آسيا، إذن الليبرالية لم تكن ناشئة كلياً فى تجربة ثورة ١٩٥٢، ولذلك فالتحول الذى حدث بعد ذلك هو تحول لكل بقايا الليبرالية التى كانت موجودة تحت «البلاطة»، لكن فى الوضع الراهن رأيى أنه لم تتحقق ليبرالية بالمعنى القديم ولا بالمعنى الجديد، فنحن فى مصر بالبنية الاقتصادية القائمة نسقط فعلاً فى علاقة تبعية كاملة للتقسيم الدولى العملى وطبعا أنا لا أقول إن الدول النامية تستطيع بسهولة أن تخرج من هذا التقسيم، لكن جهود عبد الناصر كانت محاولة - على الأقل - لنوع من الوصول إلى حد من التكافؤ مع التقسيم الدولى للعمل دون انقطاع عنه، فهو لم ينقطع عنه إطلاقا بكل علاقاته مع الاتحاد السوفييتى، لكن فى الوضع الحالى، الحقيقة نحن محكومون من الخارج، يعنى كلام الدكتور النجار عن البنك الدولى معناه أننا نحكم بقرارات من الخارج، ولم نخطط داخلياً لاحتياجاتنا ولم نحدد نقطة البداية من أجل أن نصل إلى شىء معين يخرجنا من التخلف ومن التبعية ويبنى لنا اقتصاداً، لا نستطيع القول بأنه مستقل بالمعنى المطلق، لكن على الأقل يجعل علاقتنا مع الخارج لمصلحة الداخل ومع ذلك هناك محاولة باسم الليبرالية التى أسميتها مرة بشكل فكاهى: ليبرالية «هايد باركية»، أى حرية داخل معترك الأحزاب وفى صحفها، بحيث نقول ما نرغب فيه، فيما تفعل الدولة ما تريده، فهناك تجاوز لا تفاعل، لكن فى نفس الوقت يوجد إضعاف عمدى لدور الدولة فى علاقتها مع المشروع الاقتصادى والمشروع الخدماتى وتقويتها فيما يتعلق بالقمع، ومعنى ذلك أننا لا نتجه إلى

مزيد من توسيع الديمقراطية. فظاهرة انعدام الديمقراطية فى مصر مرتبطة بعدم التراكم وعدم وجود خطة تنمية فى الداخل تخرجنا من حالة التخلف ومن حالة التبعية، فالديمقراطية معناها أن عائد الإنتاج يذهب للجماهير، لكن الذى يحدث اليوم أن الطبقة الحاكمة فى مصر هى طبقة «كومبرادورية» مصالحها ليست مع التنمية الداخلية، ولكن فى الإثراء المالى، وليس لديها المشروع الصناعى الكبير الجرىء وأقطابها هم رجال مال أكثر منهم رجال أعمال، فعلى الرغم من أن هناك اتجاهات صناعية إلا أنها محدودة جداً ليس فيها المشروع الكبير أو المشروع التنموى الحقيقى، والأصولية تنبع من غياب تنمية اقتصادية، ومن زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، والتعليم يتحول إلى تعليم بالمصروفات، والمستشفيات الاستثمارية أصبحت هى المستشفيات الأساسية فى البلد، ومشكلة الإسكان تزداد صعوبة، ولذلك الأصولية - بشراستها - منتشرة فى ثلاثة مجالات هى الشباب والمناطق العشوائية والمناطق الفقيرة فى الصعيد، هذه مراكز الأصولية للذين يبحثون عن حل.

ففى تقديرى الأصولية نتاج طبيعى لهذا الوضع الإفقارى إلى جانب ظواهر أخرى ذات طابع سياسى مثل العلاقة بإسرائيل والإحساس بالتبعية لأميركا، والموقف من السياسة العربية، فهناك التباسات عديدة لا أسباب موضوعية، ونحن نعالجها - للأسف - معالجة أمنية، لا معالجة تصنيعية تنموية إلى آخر هذا فمازالت مصر منقسمة إلى شمال وجنوب، مثل الشمال والجنوب على مستوى العالم.

وبالتالى - فى تقديرى - نحن لا نسير إلى ليبرالية جديدة إطلاقا، ولكن نسير إلى ليبرالية يقصد منها إضعاف دور الدولة فى التنمية الاقتصادية، ولا نسير نحو خلاص مصر فى تنمية اقتصادية حقيقية شاملة، وديمقراطية مجتمعية وليست مجرد ديمقراطية سياسية علوية فالديمقراطية المجتمعية تعنى مؤسسات المجتمع، وإلغاء القانون الخطير ٣٢٦٤ الموروث من أيام عبد الناصر والذى يمنع إنشاء جمعيات وهيئات، فمن حق الناس جميعا فى الأحياء السكنية

والشوارع والقرى والحكم المحلى أن ينشئوا فعلاً هيئات المجتمع المدنى لتكون قوة ضغط على السلطة وتخرج من الشعب سلطته.

كما يرتبط خلاص مصر أيضاً بالثقافة، ومكتبتنا العربية ناقصة تماماً، وبالتالى نحن لسنا فى العصر، وبالتالى الثقافة أساسية أيضاً من أجل مانسميه بالليبرالية أو الديمقراطية، وقد دار حديث فى هذه الندوة حول التعليم لكن أضيف أن الإعلام يساعد على التجهيل والابتذال والتسطح الفكرى وأصالة الفكر الأسطورى والفكر الخرافى أكثر من الفكر الاستنارى العلمى.

إذن بالتنمية الاقتصادية، وبالديمقراطية الاجتماعية الشاملة، وبالثقافة العقلانية نستطيع أن نقدم فعلاً ما تسمونه ليبرالية جديدة، وما أسميه أنا ديمقراطية اجتماعية مرتبطة بالتنمية والثقافة.

د. عمرو عبد السميع: يبدو أن مجموعات الليبرالية الجديدة مسئولة بقدر أو بآخر عن كل جوانب الخلل التى طرحت فى هذه الندوة حين أدارت العلاقه مع الدولة بمنطق التعاون وتسول المكاسب - أحيانا - وليس بمنطق الصراع المؤسسى فما رأى دكتور رمزى؟

د. رمزى زكى: لا يوجد تعاون فاضح وأن الليبرالية الجديدة فى طرحها الاقتصادى فى مصر تنظر إلى الدولة على أنها العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، وهى ليبرالية فى تصورى أقرب إلى الفوضوية منها إلى أى شىء آخر، لأنه حتى لو نظرنا إلى الليبرالية كما تطبق الآن فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان، نجد أن للدولة دوراً فاعلاً وكبيراً وأتوقف عند نقطة قفزنا عليها فى سياق تطور الرأسمالية والفكر الليبرالى، وكنت أتمنى من أستاذنا الدكتور سعيد أن يتوقف عندها وعند دلالتها، وعند تجاوزها حالياً، وهى المدرسة «الكينيزية»، نحن نعلم أن كينز لم يكن اشتراكياً ولا ماركسياً، بل كان من أشد الكارهين للنظام الاشتراكى، ولكنه بعبقريته الفذة رأى وأثبت فى نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظف عام ١٩٣٦ أن

الرأسمالية الليبرالية التى سادت منذ القرن الـ ١٨ وحتى أزمة الكساد الكبير فقدت قدرتها التلقائية على التوازن، وأثبت من خلال تحليله النظرى الذى لا مجال لأن نتعرض له، أن المجتمع الرأسمالى بآليات السوق الليبرالية يتعرض لأزمات بين قوى الطلب الكلى وقوى العرض الكلى، ومن هنا قال ببساطة شديدة إنه لمواجهة هذه الأزمات ولتحجيم زحف النظام الاشتراكى على الدول الرأسمالية لابد أن تقوم الدولة بدور باعتبارها العامل الموازن الموضوعى لتقلبات السوق، ومن هنا دعا لفكرة تدخل الدولة والقطاع العام وزيادة الإنفاق الحكومى، ومن هنا نجد أن تضخم الإنفاق الحكومى وتبنى شعارات التوظيف الكامل، ووجود قطاع عام كبير فى الدول الرأسمالية، لا علاقة له بالاشتراكية، وإنما كانت له علاقة بالمرحلة التاريخية التى اكتشفها كينز أثبت فيها ان للدولة دوراً فاعلاً وقوياً وأن البديل لهذا هو الوقوع فى مهاوى الأزمات والتوترات الاجتماعية، هذه هى حكمة كينز، طبعاً الكينيزية حينما ظهرت لم تكن تناقض الرأسمالية، وإنما استهدفت حماية الرأسمالية من أزماتها، ولهذا قبلت الطبقة البرجوازية فى غرب أوروبا والولايات المتحدة فلسفة كينز، لأنها رأت أنها تعبر عن مصلحتها، وهنا ظهر قطاع عام وتولت الدولة ملكية كثير من القطاعات، ولعبت دوراً كبيراً جداً فى الخدمات الاجتماعية وفى الضمانات الاجتماعية، وكل هذا أفاد الرأسمالية لأن ظهور القطاع العام بهذا المعنى حمل عن كاهل الطبقة الرأسمالية الصناعية عبء قطاعات معدل الربح فيها منخفض، وتولتها الدولة فيما تفرغ القطاع الخاص لصناعات أكثر ربحية من ناحية أخرى، عندما قامت الدولة بدور كبير فى مجال الخدمات الاجتماعية، والتوظيف الحكومى خلقت راكداً مستمراً من الطلب المحلى ووفر قوى للسوق، ما كان لها أن تتوفر دون تدخل الدولة، وخلال هذه الفترة ظهر ما يسمى بدولة الرفاه فى أوروبا، وفى الولايات المتحدة ونظم الاشتراكية الديمقراطية فى دول غرب أوروبا، وحدث بعد ذلك تحول آخر دخلت فيه الرأسمالية العالمية منذ السبعينيات حيث بدأت الكينيزية تفقد فاعليتها، حيث نجم عنها تضخم كبير، ودين ضخم جداً

فى الداخل وضرائب مرتفعة، وعلى الصعيد العالمى كانت مؤسسات «بريتون وودز» تتحطم - بداية - بتخلى الولايات المتحدة الأميركية عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١، ونشأت لهذا فوضى ضخمة فى نظام النقد الدولى مازلنا نعيشها حتى الآن، وعلى صعيد التجارة الخارجية، بعدما ظهرت المعجزات الأوروبية والمعجزة الألمانية والنمور الأربعة، بدأت تختل علاقات العجز والفائض فى العالم وأخذت نزعة الحماية تعود مرة أخرى، والدور الذى لعبته «الجات» فى تحرير التجارة بدأ يضعف مع هذه الظروف الجديدة.

فى هذا الوقت ظهرت أزمة واضحة جداً نتيجة تردى معدل الربح فى قطاعات الإنتاج المادى مقابل ارتفاع هذا المعدل فى قطاعات المال والتجارة، وكان رد الرأسمالية الغربية على هذه الأزمة هو ظهور الليبرالية الجديدة التى ظهرت مع تاتشر منذ عام ١٩٧٩ ومع ريجان فى فترة الثمانينيات، وقد اعتمدت الليبرالية الجديدة كفلسفة اقتصادية على السلفية الاقتصادية، وهى المدرسة الـ«نيوكلاسيكية» التى كان كينز بنظريته يمثل قفزة عليها إلى الأمام فى تاريخ الفكر الاقتصادى، وقدمت الليبرالية الجديدة أطروحتين:

الأولى هى: أن الرأسمالية كانت نظاماً اقتصادياً اجتماعياً يستطيع أن يسير بيسر وسهولة إذا توافرت له الحرية المطلقة، وبالتالى المطلوب من الدولة أن تنكمش وتعود إلى وظائفها التقليدية وتترك قوى العرض والطلب تشتغل.

والأطروحة الثانية هى: إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقة الرأسمالية، لأنه منذ بداية السبعينيات كانت هناك أزمة شديدة فى التراكم، فمع موجة الاستهلاك الضخمة التى نشأت فى هذا الوقت انخفض معدل الادخار تماماً، وانخفض الميل للاستثمار، ولذلك وجدوا أن الحل هو بيع القطاع العام للقطاع الخاص، فكانت هذه رؤية غربية «نيوكلاسيكية» لأزمة الرأسمالية آنذاك، وهذا ما فعلته تاتشر وكثير من الدول، لكن لم يثبت حتى

الآن أنه علاج ناجح لأزمة الرأسمالية، وفى العالم الثالث أتصور أن الليبرالية الجديدة انتقلت إلينا ليس نتيجة لتطور العلاقات والقوى والبنى الاقتصادية والاجتماعية فى الداخل كما حدث فى الغرب الرأسمالى، وإنما انتقلت إلينا من خلال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فأصبحنا نتحدث فجأة فى الثمانينيات عن أن القطاع الخاص هو الأساس والدولة هى العدو، فالذى حدث هو أن هذه الليبرالية فرضت عبر بوابة الديون وطرق أبواب نادى باريس وإعادة جدولة الدين.

ويثير ذلك قضية مهمة جداً، وهى كيف نفهم الليبرالية الجديدة بمضامين مختلفة تتجاوز الطرح الليبرالى الأيديولوجى الموجود الآن فى الغرب وبما يتناسب مع ظروفنا وطموحاتنا فى بناء تنمية مستقلة ورفع مستوى التقدم الاقتصادى وتحقيق عدالة اجتماعية، وقد قيل إن الليبرالية الجديدة فيها بعد اجتماعى، لكنى أزعم أن هذا البعد الاجتماعى غير موجود، وإذا كان موجوداً فهو مجرد ديكور.

د. عمرو عبد السميع: كيف يمكن التحكم فى وجوده كديكور أو وجوده كحقيقة، نحن نتكلم عن حقائق اجتماعية موجودة على الأرض أو غير موجودة؟

د. رمزى زكى: خذ على سبيل المثال مسألة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر، الذى أقيم ليمتص صدمات تطبيق الليبرالية، هل هذا الصندوق برأسماله المحدود قادر على أن يعالج مشكلة البطالة أو أن يعوض الخاسرين من تطبيق الليبرالية وإلغاء الدعم ورفع الأسعار وزيادة البطالة؟ هذه كلها ديكورات، أما الواقع الفعلى فيؤكد أن التطبيق العملى لليبرالية لا يعبأ بقضية البعد الاجتماعى، وربما يفسر هذا ارتباط الليبرالية الجديدة بالقوانين الاستثنائية لأن الإطار اللاديموقراطى هو الإطار السياسى الأمنى المطلوب لتمرير هذه الليبرالية الجديدة، وهذه مسألة لابد أن يتنبه لها الليبراليون فى مصر، فالقضية هى كيف

توجد ليبرالية بمضمون اقتصادى غير متطرف لا ينتمى إلى السوق العالمية، ويندمج فيها بلا شروط، ويخضع لأوامر الصندوق، ويلغى أهداف الدولة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنا أتصور أن هناك أزمة كلامية تمر بها الرأسمالية التى تعيد تقسيم العالم - على نحو شبيه بما كان عليه العالم عشية الحرب العالمية الأولى - بعد اختفاء المنظومة الاشتراكية، وأزعم أن فترة الصراع الدولى المقبل ستتمركز حول إعادة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وهذا التقسيم ممكن أن يتم، إما بالقهر الاقتصادى عبر ما يسمى بالليبرالية الجديدة وإعادة دمج هذه البلدان فى السوق العالمية ولو حتى على حساب تحطيم صناعتها والعدالة الاجتماعية، أو من خلال الغزو العسكرى المباشر.

د. **سعيد النجار**: الواقع أن لدى رمزى زكى ارتباكاً وخلطاً شديداً فى فهم الكثير من التطورات، فهو يسمى الريجانية والتاتشرية بالليبرالية الجديدة، وهذا ليس من الليبرالية فى شىء ولو أنك - أنت - قلت لتاتشر أو لريجان إنهما يمثلان الليبرالية الجديدة، فقد ينتحران، فهما يرفضان الليبرالية ويعلنا براءتهما منها، ويبتعدان عنها ابتعاد السليم من الأجرب، فهذا تيار اليمين الجديد أو المحافظين الجدد، وهو يرفض تدخل الدولة فى أى مجال من المجالات، بل يريد للدولة أن تختفى نهائياً، فعندما تولى ريجان الحكم قلص مخصصات التعليم ونقل جزءاً كبيراً من وظائف التعليم من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الولايات، وأوقف الصرف على البنية الأساسية التى تدهورت وأضعف التأمين الاجتماعى، وكان يريد أن يفعل المزيد إذا أتيح له ذلك.

وعلى ذلك وصف التاتشرية الريجانية بأنها الليبرالية الجديدة هو خلط فظيع فى المصطلحات وعدم إدراك للفارق بينها وبين اليمين الجديد.

والنقطة الثانية التى أريد أن أوضحها هى أنه ليس هناك تعارض بين الكينزية والليبرالية فاليمين الجديد هو الذى يرفض الكينزية، وهو يمثل أقصى درجات اليمين ولذلك سمى باليمين الجديد.

ومن الخطأ القول - يادكتور رمزى - بأن كينز نادى بالقطاع العام وكينز لم

يناد بالقطاع العام بحال من الأحوال، كينز تكلم عن شئ واحد هو إكمال الطلب الفعال، لأن الطلب الفعال فى المجتمع قد يهبط دون العمالة الكاملة، ولابد فى هذه الحالة أن تتدخل الدولة لتكمله، عن طريق العجز فى الميزانية.

لكن لم يناد بأن تشترى الدولة أو تقيم مصانع مثلا، وإنما تحدث عن الإنفاق على مشروعات عامة مثل الطرق، وعلى البنية الأساسية وحتى لو أدى هذا إلى عجز فى الميزانية فالقول بأن كينز يتعارض مع الليبرالية أو القول بأن كينز ينادى بالقطاع العام لا أساس لهما.

والنقطة الثالثة تتعلق بكلينتون، فبسبب الخلط بين الليبرالية الجديدة واليمين الجديد تصور رمزى زكى فى مقاله أن كلينتون عاد إلى الكينزية والواقع أنه لكى يتهم كلينتون لابد من معرفة أنه يعمل فى سياق أميركى، حيث كلمة ليبرالية لها معنى مختلف كل الاختلاف عن أوروبا، نحن نتكلم عن الليبرالية بالمعنى الأوروبى، أى تقليل حجم الحكومة، أما الليبرالية فى أميركا فمعناها زيادة حجم الحكومة، والليبرالى هو الشخص الذى ينادى بتدخل الحكومة وبزيادة النفقات العامة وزيادة الضرائب، وكلينتون جاء ليناقض سياسة اليمين الجديد بمعنى أن كلينتون عبارة عن عودة لليبرالية حيث يرفض أن تترك الدولة البنية الأساسية تتدهور ويحتم أن تتدخل ويرفض تقليص التأمين الاجتماعى، ولذلك فكلينتون يعد صيحة ضد اليمين الجديد وبمثابة عودة لليبرالية.

وأريد أيضا أن أضع حداً للخلط بين تحرير التجارة وحرية التجارة، تحرير التجارة عبارة عن الانتقال من درجة من درجات الحماية إلى درجة أخرى من درجات الحماية، والمشكلة فى مصر أن رجال الأعمال يريدون الانفراد بالسوق المصرى دون أى نوع من المنافسة، لكن لا صندوق النقد الدولى ولا الحكومة المصرية يدعوان لإلغاء الحماية الجمركية.

تحرير التجارة معناه أنك تنتقل من وضع كانت الحماية فيه تعزل السوق المصرية عن السوق العالمية، مما يؤدى لضياع اقتصادى إلى درجة أقل من الحماية.

وفى الإصلاح الاقتصادى يمكن تحقيق الحماية عن طريق تجويد العمل، وليس من خلال التقييد الشديد الذى يعزل السوق ويجعلها أسيرة لبعض المنتجين يتلاعبون بها دون بذل جهد من أجل تطوير إنتاجهم اعتماداً على قدر معتدل من الحماية المحسوبة.

وأخيراً الحديث الذى سمعناه عن الديمقراطية الاجتماعية يقود إلى كارثة لأنها عبارة عن تعمية، أو عبارة عن إلباس الدكتاتورية والاستبدادية فى ثوب نسميه من الخارج الديمقراطية الشعبوية والشعبية وما إلى ذلك، الديمقراطية الوحيدة هى الديمقراطية القائمة على رقابة شعبية، على سلطة يمكن تغييرها، وعلى نظام تعددى وأحزاب تتناوب الحكم بناء على انتخابات.

د. عمرو عبد السميع: الواضح من مجرى الحوار أن هناك عقبات ومآزق تواجهها الليبرالية الصاعدة فى مصر، فى تصور منى مكرم عبيد، كيف يمكن أن تتخطى هذه العقبات والمآزق للوصول إلى الشارع من مدخل ثقافى أو من مدخل سياسى أو ما عداهما من مداخل؟

منى مكرم عبيد: أريد أن أؤيد ما قاله الدكتور سعيد النجار من أن هناك خلطاً فى مفهومنا لليبرالية، فإحدى ميزات النظام الأميركى، وهذا ليس دفاعاً عنه، أنه يستطيع أن يجدد نفسه، فما يفعله كلينتون هو تجديد، تجديد عقد اجتماعى بما يتواءم مع متطلبات المجتمع، وهذه من أساسيات الليبرالية الحقيقية، وأنا أتفق تماماً فى أن التاتشرية والريجانية لا صلة لهما بالليبرالية، والاتجاه الذى يعبر عنه كلينتون الآن مماثل لما حدث فى فترة «النيوديل» أى إضافة النواحى الاجتماعية التى كانت ناقصة حتى يحصل التوازن، فلا بد أن يكون هناك توازن بين السوق وبين الإصلاح الاجتماعى، بين السوق وبين التخطيط وهكذا، لكن الذى حصل فى مصر أننا تأثرنا بالريجانية والتاتشرية.

وأعتقد أن أهم تحدٍ يواجهنا اليوم هو أن نترجم المفهوم الليبرالى كسياسة وفلسفة فى إطارنا العربى المصرى مروراً بترجمته إلى العربية، فقد حدث

انقطاع بعد الرواد الإصلاحيين وبالذات رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده، ولا يوجد الآن من يقدم الأفكار المتقدمة التى كانوا يدعون إليها، حصل تنازل لغاية ما وصلنا لعمر عبد الرحمن ومن هنا أهمية السؤال عن شعبية التيار الأصولى لأنه وضع دعوته فى إطار يفهمه الناس، ولذلك لا بد لأى فكر ليبرالى أن يوضع فى إطار مفهومنا الحضارى ولا أقول الدينى أو الإسلامى، وإنما أقول الحضارى، وقد حدث هذا فى تاريخنا عندما برز حزب وطنى ليبرالى برئاسة سعد زغلول، الذى كان أزهريا، فلا يمكن أن نطور مفهوم الليبرالية أو الديمقراطية ما لم يوضع فى الإطار الحضارى، وهذا فى رأيى هو سر الانتصار الشكلى للتيار الإسلامى، فهو لا يقدم أى شىء جدى، ولا يطرح برنامجاً، وإنما يقدم شعاراً يتسلل إلى داخل الناس وهو «الإسلام هو الحل»، إذن أهم مشكلات الفكر الليبرالى هى تقصير المثقفين الذين لا يؤمنون بالديمقراطية، فمثلاً محمود أمين العالم مؤمن بالمستبد العادل، وكأن الشعب لم يصل إلى مستوى أن يحمل مسئوليته بنفسه، فالدعوة لا بد أن تأتى ليس فقط من الليبراليين وإنما من كل المؤمنين بفلسفة التقدم، وهذه الفلسفة ليست هى الليبرالية التى تحدث عنها رمزى زكى (النيوكلاسيك ليبراليزم) لأنها فلسفة رجعية لا تصلح.

د. سعيد النجار: الديموقراطى الحقيقى لا يستخدم كلمة رجعية ولا تقدمية.

منى مكرم عبيد: لا توجد أفكار رجعية، حتى عند الليبراليين، فالمطلوب أن نتفق على مفهوم الليبرالية لأنه لا يوجد اتفاق عام فى المجتمع على هذا المفهوم، وكل واحد يفهمه بطريقة مختلفة، وهذا يؤدى إلى بلبلة فى الفكر بين الشباب الذى عاصر مرحلة كانت توصف فيها الليبرالية بأنها فلسفة الإقطاع.

وهناك مشكلة أخرى بين المثقفين المصريين وهى وجود خلط بين الأنا والآخر الغربى، فنحن نخلط بين عدائنا السياسى وعدائنا الثقافى، فالعداء السياسى موجود ضد غرب مستعمر، ولكن هذا يختلف عن المبادئ التى تمثل جزءاً من نظام القيم الجديد، والذى تدخل فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية السوق.

د. عمرو عبد السميع: ما زلت أسأل عن مداخل ملائمة لتعميق الوجود الليبرالى فى الشارع؟

د. محمود أباظة: الفكر الذى يصل للشارع قد تفرضه الدولة وهو ما حدث بالنسبة للفكر الاشتراكى الذى فرض على المدارس وعلى الصحف، وعلى المفكرين وعلى المثقفين وعلى المدرسين، لكنه لم تكن له جذور فى الشارع، بدليل أنه عندما جاء أنور السادات وكشر عن أنيابه وهو رجل السلطة اختفى الاتحاد الاشتراكى، ومنظمة الشباب، والتنظيم السرى، فهذه طريقة لنزول الفكر إلى الشارع، وهى طبعا طريقة تتعارض أو تتناقض تناقضاً تاماً مع الليبرالية، لأنها لا يمكن أن تنزل إلى الشارع من خلال الدولة، إذن لا بد من وسائل الاتصال بالجماهير، التى تستعملها الأحزاب السياسية، أو المتاح للأحزاب السياسية أن تستعملها والمتاح للمثقفين غير الواصلين للسلطة أن يستعملوها، وهى الوسائل التى استعملها سعد زغلول عام ١٩١٩، وهى لا تزيد عن الجريدة والخطابة فى المؤتمرات العامة، بينما هذه الوسائل لم تعد الآن وسائل اتصال ضخم، فهناك الإذاعة والتلفزيون وهما ممنوعان على الفكر الليبرالى، وهنا أريد أن أوسع السؤال وأقول لقد تحالف اليسار المصرى مع جمال عبد الناصر، ومع حكم شمولى لأنه تصور أن الذى يقبض على زمام السلطة يستطيع أن يخلق - باستعمال هذه السلطة - دفعة قوية لفكر يؤمن به، وتبين أن هذا خطأ تاريخى وخطأ سياسى، والذى يمكن أن يحدث الآن ويمثل خطأ آخر أن يتحالف أصحاب الفكر الليبرالى مع الحكومة، تحت وهم أن يقبض هذا التيار على ذات السلطة ويستطيع أن يفرض الليبرالية من خلال السلطة وهذا خطأ، ومن هنا ومع كل ما يؤخذ على الوفد، ومع كل ما يمكن أن نقوله عن ضعف التنظيم، إلا أن الوفد وضع قضية أساسية وهى أن الإصلاح السياسى، يجب أن يسبق الإصلاح الاقتصادى، فليس هناك إصلاح اقتصادى ممكن إلا عندما يسبقه إصلاح سياسى بمعنى أن تصبح الأمة مصدر السلطات، وهذا شعار معناه الفنى أن يتمكن المحكوم من اختيار حاكمه

ومراقبته ويغيره عند الاقتضاء بالطرق السلمية، هذا هو الإصلاح السياسى الذى كان يسمى - فى عصر من العصور - بالديمقراطية الشكلية، ودلت التجربة على أنه من دون الشكل لا مضمون إطلاقا، إذن الليبرالية تصل للشارع عندما أستطيع أن أختار حاكمى وأراقبه وأغيره، وأستطيع أن أصل لوسائل الإعلام، وأن أتصل بالقواعد العريضة من الناس، وعندما نتحدث عن شعبية التيار الأصولى فلأنه لديه المنبر الوحيد الذى لم تستطع الدولة أن تراقبه وهو المساجد، ومن أغرب المسائل التى يعرفها كل من يعيش فى الريف، أن فى كل قرية جامع قديم، تابع لوزارة الأوقاف، لكن ظهرت إلى جانبه حديثاً ثلاثة أو أربعة جوامع أخرى بنيت من خلال التبرعات، وأصبحت منابر لمجموعات من الشباب معلوماتهم عن الدين بسيطة جداً إن لم تكن غائبة تماماً، ويخطبون فى السياسة بأسلوب دينى، ويقولون إن المجتمع فاسد، وتبدو هذه حقيقة لا تحتاج لجدل عندما يكون المخاطب هو هذا الكم الهائل من الشباب الذى لا يجد عملاً وليس لديه أمل فى أن يجد عملاً.

ولذلك فمن يستطيع أن يحل مشكلة البطالة فى مصر وينجح فى تجربة التنمية هو الذى سيحصل على الشرعية إذا كانت ثمة شرعية، ففى الوضع الراهن هناك صراع قوى، فالقوة القائمة تواجهها قوة أخرى (قوة رفض أو قوة قلب) بما يعنى أنها تسعى للاستيلاء على الحكم بالقوة، وإذا لم يستطع تيار سياسى أو مجموعة سياسية أن تحل مشكلة البطالة فلن تكون هناك شرعية، إذن كيف أصل إلى الشارع؟ أصل بالتغيير السياسى، لكن كيف يمكن أن أغير سياسيا ما دام الطريق مغلقا؟ هنا يقع الليبراليون فى مأزق، لأن التغيير بالطرق الشرعية أساس من أسس الليبرالية، فيما الطرق الشرعية مغلقة.

د. عمرو عبد السميع: هل نستمع إلى صلاح الدين حافظ بشأن تصوره لعوائق تحول الليبرالية إلى تيار ذى شعبية فى مصر؟

صلاح الدين حافظ: عندى مجموعة ملاحظات حول هذا الموضوع:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالجدل الدائر بين الدكتورين سعيد النجار ورمزى زكى، والحقيقة أننى تأثرت بقراءتى مرتين للتقرير الأخير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية، فهذا التقرير مهم جداً قراءته لأنه يربط ربطاً عضوياً بين التنمية البشرية الموصولة، والتطور الديموقراطى، وأنا من المؤمنين تماماً بأنه لا تنمية بشرية موصولة من دون تطور ديموقراطى حقيقى، ولا تطور ديموقراطى حقيقى من دون تنمية بشرية موصولة، وفى بلد كمصر - التى تكلمنا عن الخلل الشديد الذى تعانيه فى الدخول وفى المساواة - نلاحظ وجود منظومة تفرقة توارثناها - للأسف الشديد - عبر فترة طويلة ولم نستطع تخطيها حتى الآن.. لماذا؟ لأن العقلية الحاكمة ما زالت هى العقلية المركزية التى ترى الأمور بنظرة واحدة أو بعين واحدة وليس عبر زوايا مختلفة، وأعتقد أنه من دون تحقيق عدالة اجتماعية فى بلد فيها هذا الخلل لن تتحقق لا التنمية البشرية الموصولة ولا الديمقراطية، وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية، وهى: وجود فرصة تاريخية متاحة أمام الفكر الديموقراطى الحقيقى أو ما نسميه الليبرالية الجديدة المطعمة بأفكار العدالة الاجتماعية كى تنمو فى مصر، لكن هذا النمو له شروط أهمها الخروج من حالة اللا مبالاة، بل حالة التجمد إلى درجة الموات التى نعيشها الآن، وعندما نجتمع الآن بهذا العدد القليل على هذه المائدة، وكلنا على قدر معين من القدرة على التفكير - على الأقل - ولا أقول الثقافة، لا نستطيع أن نتفق على المفاهيم التى تم الاتفاق عليها منذ سنوات طويلة فى أماكن أخرى من العالم، فالتشويش الفكرى قضية أساسية تحكمنا، وكل واحد منا يعتقد أنه الحكيم الوحيد، وبالتالى يحاول أن يخطّئ الآخرين، وهذه حالة لا بد من تجاوزها، وأقول إن هناك فرصة تاريخية أمام الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية لأن تنمو فى مصر الآن كما نمت فى أوروبا خلال الخمسين سنة الأخيرة، وأقصد بذلك الديمقراطية التى تأخذ بمصالح الأغلبية، والأغلبية فى الشعب المصرى هم الفقراء، وهذا يفرض أن نأخذ مصالح هؤلاء الفقراء فى الاعتبار عند الحديث عن التنمية البشرية، وهذا يستدعى أيضاً ضرورة إعادة

النظر فى قضايا أساسية تبدو أحيانا أنها فلسفية أو نظرية ولكنها مهمة، مثل قضية الإدراك العام، فالشارع المصرى ليس لديه هذا الإدراك العام بالسفسطة النظرية، لأنه مطحون بمتاعب الحياة اليومية، فلا يفكر على الإطلاق لا فى الليبرالية الحديثة ولا القديمة ولا فى الديمقراطية الجديدة ولا الديمقراطية الاجتماعية، لكنه يفكر فى قضايا حياتية تضغط عليه قبل أن يفكر فى القضايا الأخرى، لكن يجب أيضا أن نطعم هذا الإدراك العام بإعادة النظر الضرورية فى المنظومة السياسية التى تسيطر على العالم الآن عبر التعليم والثقافة والإعلام، وهذه منظومة - للأسف الشديد - يسودها الخلل فى التركيبة المصرية، وتستدعى منا إعادة النظر، وهذا دور الصفوة التى قالت منى مكرم عبيد - للأسف الشديد - إنها تتعرض هى نفسها للتشويش والتشويه الفكرى، فتكون النتيجة أنها لا تساعد على التطور الديموقراطى ولا تساعد على التنمية البشرية، ولا تساعد على إحياء الإدراك العام، ومن الضرورى - إذن - أن تعود مصر إلى بدايات هذا القرن، إلى إعادة فتح باب الاجتهاد القائم على المنطق العقلى النقدى الفلسفى، نحن نطالب - الآن - فى نهاية القرن بالعودة مرة أخرى إلى التقاليد الفكرية التى سادت مصر فى بداية هذا القرن.

والملاحظة الثالثة أنه يبدو من الحديث، وكما فهمت مما قيل أن هناك سباقاً بين الليبرالية والأصولية فى مصر، وهذا حقيقى، هناك سباق بين الأفكار الديمقراطية الهلامية الواسعة الفضفاضة، وبين تيار فكرى سياسى داخل التيار الإسلامى وليس التيار الاسلامى ككل، والغلبة فيه - حتى الآن - للاتجاه الذى تقوده المجموعة الصغيرة داخل التيار الإسلامى، وأنا لا أدعى ولا أستطيع أن أقول لماذا نجح هذا التيار المتطرف فى الحركة الإسلامية، ولكن لماذا طفى على السطح وصار صوته أعلى من غيره من التيارات، حتى أن بعض المثقفين والكتاب يقولون - الآن - إن التيار الإسلامى المتطرف هو المعارضة الوحيدة فى مصر، وأعتقد أن هناك تراكماً تاريخياً أدى إلى بروز هذا التيار على سطح الأحداث فى مصر، وبدا كما لو كان هو المعارضة الأساسية الوحيدة المؤهلة

للوصول إلى السلطة، وهذا غير صحيح، حكم التراكم التاريخى جاء نتيجة تعثر التجربة الليبرالية، ثم فشل التجربة الشمولية - فيما بعد - فى تحقيق أهداف أساسية لهذا الوطن، والنتيجة أننا نقول اليوم إن السباق قائم بين الديموقراطيين أو الليبراليين وبين الأصوليين، وأعتقد أنه إذا كان هذا صحيحاً، فنحن نتعرض لخلط كثير، توجد علاقة عكسية وطردية والعلاقة العكسية هى بين النمو الديموقراطى أو التطور الديموقراطى، وبين سقوط التيارات المتطرفة سواء كانت إسلامية أو مسيحية، وهذه العلاقة العكسية قائمة ويجب علينا أن نتنبه لها ونستفيد مما تنطوى عليه من تناقضات، كما أنه ليس صحيحا أن السباق بين هذين التيارين فقط فى الساحة المصرية، فهناك البديل الثالث، وهو - للأسف الشديد - العودة إلى الفكر المركزى الشمولى، وهذه الملاحظة تثير قضية أساسية ونحن نتحدث عن مستقبل الليبرالية أو مستقبل الديمقراطية فى مصر، وهى: هل نعى فعلاً أن مصر فى حاجة إلى ديمقراطية حقيقية؟ إذن كيف نحقق هذه الديمقراطية؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الكبير الذى قد يحتاج إلى ندوة أخرى.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ محمود أمين العالم سأعيد عليك نفس السؤال.. لماذا لا تصبح الليبرالية تيارا شعبيا فى مصر؟

محمود امين العالم: هناك بعض الأمور تحتاج إلى توضيح أولاً، مثل قضية تقسيم العمل الدولى، فلو طلبت قطيعة مع تقسيم العمل الدولى، فهذه حماقة بل وانتحار لبلدى، لكننى إذا قلت اندماج كامل فى نظام رأسمالى عالمى فأنا أؤكد تبعيتى الكاملة وفقدانى لخصوصيتى الذاتية، أنا من أنصار القول بأننا نعيش حضارة واحدة، وأنا ضد فكرة تقسيم الحضارات (التى يقول بها أنور عبد الملك) نحن حضارة عصرية واحدة، ولكن أومن أيضاً آن فى داخل هذه الحضارة العصرية الواحدة توجد خصوصيات ثقافية وخصوصيات - أيضاً - تنموية، تتعلق بالتاريخ، والظروف الخاصة، وعلاقات الدول، وفى هذا الإطار كيف أوفق بين أن أكون جزءاً فاعلاً فى هذا العالم الواحد، وفى الوقت نفسه

لى خصوصيتى التنموية؟ يقتضى هذا أن أراعى فى علاقاتى مع الخارج مصلحة تنميتى الداخلية، وألا يتم اندماجى الكامل فى الخارج يا دكتور نجار على حساب هذه التنمية ذات الخصوصية المعينة، فمثلاً أنا - فى تقديرى - أننا فى حاجة إلى صناعة أساساً وأعرف أن الكتل الكبيرة فى العالم ضد فكرة أن أصنّع نفسى فوق مستوى معين، وتريد أن توجهنى لأشياء محددة، ويوجد اتجاه الآن يرى أن هناك سيولة قومية عالمية وينكر أهمية الحدود القومية، وأنا ضد هذا الكلام، على الرغم من أننى أومن بوحدة الحضارة لكن أرى أن هذا القول بالسيولة العالمية وراءه الشركات المتعددة القوميات، وفى رأيى هذه مظهرية أيضاً، على الرغم من أنها حقيقة، لأن وراء كل شركة متعددة القوميات توجد قومية محددة، أميركية أو فرنسية أو ألمانية، وعلى الرغم من أننى بلد صغير فأنا محتاج لأن تكون لى حدودى القومية، ليس فقط حدودى القومية السياسية، ولكن أيضاً حدودى القومية الاقتصادية غير المعزولة عن العالم.

نحن فى حاجة إلى بنية خاصة ورؤية وفلسفة خاصة غير متناقضة مع العالم، لكى نحقق احتياجاتنا المختلفة، والنقطة الثانية خاصة بالديمقراطية الاجتماعية، وربما فاتنى التعبير هنا، وأنا أقصد بها - على الرغم من الفروق فى اللغة - ديمقراطية مجتمعية تنهض بمؤسسات المجتمع، فمثلا - فى تقديرى ومع احترامى لمجلس الشعب - فإن المجالس المحلية هى التى تتيح مقرطة المجتمع القاعدى، فهذه المجالس المحلية لها دور خطير جداً أكبر من دور مجلس الأمة، وهذا ما أقصده، أى مأسسة المجتمع بهذا الشكل، هل هذا يتناقض مع المؤسسة السياسية؟ بالعكس هذه المأسسة المجتمعية هى التى تساعدنى فى الضغط على الحكومة، والاقتراب الذكى اللبق من عملية تداول وتغيير السلطة، وأذكر هنا مفهوم الكتلة التاريخية عند أنطوان جراتش ويقصد به تكوين كتلة مجتمعية تاريخية تكون أقوى من السلطة من دون أن يعنى ذلك أنها متناقضة مع السلطة، وإنما أقوى منها، وتستطيع فرض الرقابة عليها، هذا ما أقصده، نحن لسنا محتاجين للمؤسسات التشريعية العلوية فقط مع ضرورتها

طبعا لتداول السلطة، ولكن محتاجون أيضا للتنظيم الاجتماعى، المجتمع مفكك من أسفل، وما يربطه هو الحركات الصوفية، هناك خمسة ملايين شخص فى حركات صوفية، وهذا نوع من المأسسة، ولكنها ليست مأسسة اجتماعية بالمعنى الذى يضغط ويحقق الديمقراطية والتنمية، وليس معنى هذا طبعا أننى مع المستبد العادل، أنا مع الحرية بأقصى صورها والديمقراطية بأقصى صورها، لكن القضية ليس فيها إطلاق.

أما السؤال الخاص بانتشار الأصولية - على عكس الليبرالية - فأنا لى رأى قد يكون ملتبسا فأنا أومن أنه من دون تنمية اقتصادية صناعية لا سبيل إلى تنمية عقلية كبيرة، أنا مثلا ضد ماكس فيبر الذى يقول إن البروتستانتية صنعت الرأسمالية، أنا أرى العكس، الرأسمالية هى التى صنعت البروتستانتية، فالفكر العقلانى فى البروتستانتية هو ثمرة تطور اقتصادى، وديكارت لم يصنع البرجوازية الفرنسية، وإنما كان ثمرة هذه البرجوازية، ومع ذلك فالبروتستانتية أيضاً عمقت الرأسمالية، فأنا لست أحادى النظرة، ولا الماركسية فيها هذه الأحادية، لكن فيها التفاعلية، وأنا أزعم أن التحديث الاقتصادى فى مصر تحديث هش، وسطحى لن يحقق تغييراً فى البنية الاقتصادية فى المجتمع ولهذا فإن تفكيرنا هش وحتى تنويرنا هش، ورغم كل ما حققناه من تغيير ففلسفتنا ما تزال هشة، وأسأل ما تصور التنوير الذى تم فى الأربعينيات؟ كانت هناك -فعلاً- حركة تصنيعية وحركة إنتاجية - إلى حد ما - ذات دلالة معينة، وأنا دائما أضرب مثالاً ربما لا يعجب بعضكم، لكنه يوضح على الأقل فكرتى، وهو أن مشروع السد العالى ليس مشروعاً تعميرياً، بل هو مشروع تنويرى لأن الإنسان المصرى غير مجرى النيل من خلال فكر عقلانى، والفلاح تحول إلى عامل، والعامل تحول إلى أسطى، والمهندس تحول إلى وضع أكبر، وفى هذا الإطار تحقق نوع من التنوير العقلانى، إذن التنمية الصناعية - وأنا أركز على الجانب الصناعى - تساعد على التنوير الأعمق، فكما أن هناك صناعة ثقيلة سيكون هناك فكر، أى الصناعة الثقيلة فى الثقافة، وأضرب مثالاً معكوساً فى

كوريا الجنوبية وغيرها أيضاً، فقد تحققت تنمية على أساس من التعسف، لكن حدث تخطيط صناعى كبير، وكان واحدٌ من أكبر مراكز الأبحاث العلمية موجوداً فى كوريا الجنوبية، واستطاعت أن تنمى عقولاً كبيرة جداً من الناحية العلمية، وارتبط هذا فعلاً بعملية التصنيع، فما الذى أدى إليه كل ذلك؟ أدى إلى عقلنة وانفجار ديموقراطى جماهيرى، والآن كوريا تهتز من أسفل، فالطبقة العاملة زادت نتيجة لهذا التصنيع وقويت، كما نما الفكر وبالتالى حدث نوع من الاستنارة عالية المستوى، والآن يدقون أبواب القصر، ويهزونه لتحقيق الديمقراطية، إذن الديمقراطية تنمو من خلال التنوير، أنا فى تقديرى أن الأصولية جزء من عملية التحديث الهش، فهو أولاً تحديث تغريبى يقود إلى نوع من الاغتراب، لأنه «خواجاتى» فضلاً عن دلالته الطبقية، فهو لا يمس بنية القرية مثلاً، التى ظلت كما هى، هو إذن تحديث خارجى، تحديث قشورى وهش، وبالتالى القدرة على استنبات فكر عقلانى موجودة، لكن فى أجزاء متناثرة هنا وهناك، فى إطار نخبوى، أما الثقافة الشعبوية السائدة فى العمق فما زالت تتضمن أساطير الماضى، والمفاهيم المتخلفة والفولكلور المتخلف، على الرغم مما بدا من حكمة لكنها غير متبلورة، وهذه الحكمة فى حاجة لان تُعقلن، ولهذا أرى أن التنمية مفتاح، لكن ليس على حساب الديمقراطية.

فأنا أرحب جداً بأى رأسملة مصرية وطنية تحقق عملية التصنيع، وأضحى من أجلها بكل شىء لأن هذا الطريق هو الذى سيحقق فعلاً تطوير مصر ديموقراطياً وثقافياً، إذن المواجهة الحقيقية لهؤلاء الظلاميين تكون بالتنمية وسر وجودهم هو التخلف التنموى، الذى تجدر مواجهته بالثالوث الذى يشكل مستقبل مصر، وهو التنمية المستقلة لكن غير المعزولة، والمقرطة المجتمعية والثقافة، وهى كلها مترابطة وبالطبع هذا كلام عام، وفى التطبيق محتاج إلى عبقرية مراعاة الظروف والمواءمة بين هذا وذاك.

د. عمرو عبد السميع: أمامنا الآن عدة تعقيبات ونبدأ برمزى زكى؟

د. رمزى زكى: باختصار شديد أتصور أن الليبرالية لن يكون لها وجود فى

الشارع المصرى إلا إذا تبناها الحلف الاجتماعى الكبير والشعب المصرى بكل طبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية المختلفة، وهذا الحلف لن يتحمس لليبرالية إلا إذا شعر أنها توضع فى خدمته، ومن دون ذلك فلن يتبنى هذه الليبرالية سوى الفئات والشرائح التى تستفيد منها على نحو ما هو مطبق حاليا، ولهذا أقول إن الناصرية نجحت - رغم مصادراتها للديمقراطية - لأنها كانت تستند فى الحقيقة إلى حلف اجتماعى واسع وأساسه هو الطبقة المتوسطة التى استفادت من التعليم المجانى، ومن ضمان الفرصة ومن الدعم، وكذلك العمال فى المدن وفى القطاع العام الذين استفادوا من تحديد ساعات العمل وزيادات الأجور، ومن الدعم ومن الإسكان الشعبى، فضلا عن الفلاحين وصغار الملاك الذين استفادوا من قوانين الإصلاح الزراعى، بالإضافة إلى الشرائح الاجتماعية الأخرى مثل المثقفين والجنود .

ولنسأل أنفسنا الآن: ما هو الحلف الاجتماعى الذى تستند عليه الدعوة الليبرالية كما تطبق الآن فى مصر، وطبقا للمفهوم الواقعى الذى نعايشه الآن؟

أنا أتصور أن هذه الليبرالية لا تتحمس لها الطبقة المتوسطة التى سقطت إلى القاع فى ظل الغلاء وإلغاء الدعم والبطالة التى يعانيها أبناء هذه الطبقة، أيضاً خرج من هذا الحلف عمال القطاع العام الذين يكتوون بنار الغلاء، وفقدوا الدعم وزادت البطالة بينهم ويتهددهم الآن مزيد من البطالة إذا تمت عملية الخصخصة، كما خرج من هذا الحلف صغار الملاك، والفلاحون بعد تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، وأقول إنه حتى شريحة البرجوازية الصناعية - التى تحمست لليبرالية فى البداية - تخرج منها الآن نتيجة ما يطبق من إجراءات تقشفية وانكماشية أضرت بها، وسيزداد الضرر مستقبلاً، حينما تتحرر التجارة الخارجية، وهنا أود العودة إلى قضية تحرير التجارة التى ذكرها الدكتور سعيد النجار، عندما فرق بين قضيتى تحرير التجارة وحرية التجارة.

فى ظل ما هو مطبق فى مصر يتجه التفكير إلى رفع نسبة الضرائب الجمركية من حدها الأدنى إلى حوالى ٢٠ فى المائة وتقليل الحد الأقصى إلى

٨٠ فى المائة، والتصور الحالى هو أن هذا كاف لحماية الصناعة المصرية الوليدة، سواء كنا نتكلم عن صناعة فى القطاع العام أو الخاص.

تصورى أن هذه المسألة محل نظر، ففى ضوء ما تمر به مصر الآن من تضخم ناجم عن زيادة التكاليف فى إطار سياسة «التكيف»، أتصور أن ضريبة جمركية فى حدود ٨٠ فى المائة غير كافية بالمرة لحماية الصناعة الوطنية، دكتور سعيد يقول إن الطبقة الصناعية فى القطاع الخاص فى مصر تريد أن تعزل المستهلك عن السوق العالمية، وأن هذا سيؤدى إلى نتائج سلبية.

لكن افتراض أن مصر شأنها شأن اقتصاد أوروبا أو أميركا هو افتراض يتجاوز الواقع كثيرا، فعلى الرغم من تجربة التصنيع التى تعود إلى العشرينيات فإنها - بعمر الزمن - مازالت تجربة وليدة، وبريطانيا نفسها التى رفعت شعار حرية التجارة «دعه يعمل دعه يمر» فى بداية ثورتها الصناعية، استصدرت قوانين تمنع استيراد المنسوجات الهندية وتعاقب من يستوردها، إلى أن وقفت الصناعة البريطانية على أقدامها ثم وجدت أن من مصلحتها الدخول فى التنافس العالمى ولهذا انطلقت الصناعة البريطانية، ونفس الشىء حدث فى التجربة الألمانية، وحتى «النمور الأربعة» - التى نتكلم عنها - مرت بمرحلة التصنيع البديل للواردات، ثم انتقلت بعد ذلك إلى التصنيع الموجه للتصدير.

لكن هنا أيضا فى تجربة النمور الأربعة خصوصية لا يجوز أن ننساها، وهى تتمثل فى أن السياق التاريخى الذى ظهرت فيه، هو سياق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، ولذلك لم تكن مصادفة أن ظهور هذه النمور كان جنوب الصين، باعتبارها نماذج أقامتها الرأسمالية العالمية كتحد للنموذج الاشتراكى، ولهذا كانت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج من أكثر الدول تلقيا للمعونات الفنية والاقتصادية وأيضا كانت قواعد عسكرية.

وما أريد قوله هو أنها استفادت من حرية التجارة خلال زيادة الاتجاه نحو التصنيع التصديرى، لكن اليوم هذه التجربة فقدت كثيراً من مميزاتها، هى على

أعتاب مرحلة جديدة للتكيف مع الظروف العالمية، وهى مع ذلك قادرة من موقع قوى على أن تتعامل مع المتغيرات الدولية، لأن الدولة لعبت دوراً فى خلق تعليم وبحث علمى وتكنولوجيا.

ولنفترض أننا أقمنا صناعة جيدة ونريد أن ندخل مرحلة التجارة الدولية الحرة وأن نغزوا الأسواق العالمية، هنا أشير إلى تجربة مهمة وهى تجربة السعودية حينما أنشأت أفضل مصنع بتروكيماويات فى العالم، وكانت لديها مزايا نسبية من النفط و رأس المال، واستطاعت توفير التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسية، وأقامت مصنعاً ضخماً جداً لتصنيع النفط، فما رأيكم أنه حينما بدأ هذا المصنع عام ١٩٨٥ يصدر أول صفقة له من مادة الميثانول، جاءت دول غرب أوروبا وفرضت ضريبة جمركية على مستوردات هذا المصنع فى حدود ١٣ أو ١٤ فى المائة، وحتى الآن لم يستطع الحوار بين دول الخليج وبين المجموعة الأوروبية أن يحل هذا الخلاف.

إذن علينا أن نعى طبيعة العالم الذى نتعامل معه، فهو ليس عالم المنافسة الكاملة ولا عالم الحرية، إنما هو عالم تسيطر عليه القوى الاحتكارية.

لكن الليبرالية الجديدة تسقط كل هذا وتفترض أننا نعيش فى منافسة شفافة غير موجودة.

وأعود وأقول إن القطاع الخاص الصناعى فى مصر يحتاج إلى ليبرالية من نوع جديد، ليبرالية يكون من شأنها أن تدعمه وتقف معه إلى أن يصل لمرحلة التكافؤ والندية فى التعامل مع العالم الخارجى، دكتور سعيد يقول إنهم يريدون أن يستأثروا بالسوق المصرية وحرمان المستهلك المصرى من الاستفادة بالتعرف على المنتجات الغربية، لكن السؤال هو: هل استطاعت أى رأسمالية صناعية فى العالم الغربى أن تنمو إلا بعد أن استأثرت بسوقها المحلى؟

بالطبع لا، فالاستئثار بالسوق المحلية شرط ضرورى لنمو برجوازية صناعية، وإلا فإننى أحكم عليها من البداية بأن تكون برجوازية تجارية كمبرادورية، وهذا يجرنى لقضية مهمة جداً وهى مسألة تقسيم العمل الدولى.

الواقع أن لا أحد يدعو للانغلاق لأننا نعيش فى عالم متغير ومنفتح، لكنه مع ذلك ليس العالم الشفاف الذى تغيب فيه المنافسة فهو عالم تحكمه كتل رئيسية متصارعة.

والقبول بتقسيم العمل الدولى كما هو مطروح علينا الآن، وفى ظل أوضاعنا يعنى أن تبقى مصر سوقاً رخيصة للعمالة.

أتصور أن أحد الرهانات المهمة لليبرالية الجديدة المطروحة فى مصر، والتى لا تكافح البطالة بل تتركها، هو كيف يتوافر بها عنصر عمل رخيص يكون جاذبا لرأس المال الأجنبى، وتراهن مصر الآن على إمكان أن تلعب الدور الذى لعبته سنغافورة وهونج كونج وغيرهما فى فترتى الستينيات والسبعينيات.

لكن هل هذا هو ما تطمح إليه مصر، أن تفتح أبوابها للشركات متعددة الجنسية فقط فى ضوء أنها تقدم عنصر العمل الرخيص، أم أن القضية أوسع من هذا بكثير، الواقع أنه إذا أرادت مصر فى الفترة المقبلة أن يكون لديها مشروع كبير للتقدم والحضارة، فلابد من ضوابط لرأس المال الأجنبى بحيث تكون القسمة بينى وبينه عادلة.

د. سعيد النجار: أعقب أولاً على قضية وجود الليبرالية فى الشارع المصرى وأقول إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً بالبعد الاجتماعى لليبرالية، فإذا ظللنا نخاطب الشارع المصرى عن الديمقراطية وعن البرلمان وعن ارتباط وثيق بمصالح الناس فى تحسين مستوى المعيشة وتجنب المعاناة فى الحياة اليومية فلن نجعل لليبرالية وجوداً لأن هذا الوجود مرتبط بإعطائها مضموناً اجتماعياً وهذا هو معنى الليبرالية الجديدة فى نظرى أنا أو كما أعرفها، حيث إن أركانها الأساسية حرية الفرد ولكن الركن الآخر أن للدولة دوراً أساسياً وأن عدالة التوزيع جزء لا يتجزأ من الديمقراطية الحقيقية.

والنقطة الثانية أن اليساريين فى حالات كثيرة يعتقدون أن قوة الحاكم يصح أن تنقلب إلى قوة المحكوم وقوة الشعب، فعندهم استعداد لأن يفرطوا فى

بعض الحقوق لحاكم أو لحزب يتمتع بحقوق لا يتمتع بها أحد، عندهم هذا الاستعداد على أساس أن هذا هو طريق القوة، أنا - شخصياً - أعتقد أن ميزة الليبرالية الجديدة أنها تؤكد أولاً - وقبل كل شيء - على قوة الأمة أو على قوة الشعب على حساب الحاكم، وأعتقد أن هذه نقطة مهمة جداً فى التفكير الليبرالى.

وفيما يتعلق بالتصنيع أنا متفق مع الأخ محمود العالم فى أن التصنيع هو مفتاح مصر، وإذا لم نستطع أن نثبت أقدامنا فى التصنيع لن يكون لنا شأن، والأمل الوحيد أن تتحول مصر إلى بلد صناعية، لكن التصنيع المتجه نحو الداخل جربناه ونتيجته أنك تقيم هياكل صناعية، لكن لا تستطيع أن تعيش إلا فى ظل حماية جمركية وفى ظل الهدر الاقتصادى.

ولذلك فالتصنيع الوحيد الذى أسعى إليه، هو التصنيع الذى يستطيع أن يتوجه نحو العالم الخارجى، يستفيد من مزايا تقسيم العمل الدولى، وينبغى ألا نبالغ فى التشاؤم والحديث عن أوضاع احتكارية نتوهم وجودها.

فالاقتصاد العالمى يمنح أى بلد تريد أن تستفيد منه فرصاً رغم الحمائية فى البلاد الصناعية، والمسألة لم تعد «النمور الأربعة» لأنه يوجد الآن النمور الخمسة عشر، وهى تزيد فإذا لم نسارع لأن تكون لنا قدم فى السوق الخارجية فلن نستطيع أن نعالج مشكلتنا الاقتصادية، وأنا أتعامل مع الشركات متعددة الجنسية بكل سرور وبكل ترحيب، على أساس العمل الرخيص، فالمسألة هى كيف أستطيع أن أتفق معها الاتفاق الذى تعود فائدته على مصر، وتكون فائدة يعتد بها وهذا هو ما فعلته كل البلاد التى استطاعت أن تثبت أقدامها فى العالم الخارجى، وفى أسواق التصدير الخارجية.

النقطة الأخيرة هى أن اليسار - دائماً - يركز هجومه على الليبرالية، ولا تجد يسارياً يكتب كلمة طيبة عن واحد ليبرالى.

وأعتقد أنه يجب أن يكون هناك تفكير استراتيجى أكثر عمقاً فى دوائر

اليسار، فبدلاً من معاداة الليبرالية، فلينظروا إلى ما تقدمه الليبرالية الجديدة لأنه من الممكن تحقيق نوع من التحالف الاستراتيجى فى الضمن بين اليسار وبين الليبرالية العقلانية المتقدمة التى تريد القوة لمصر.

منى مكرم عبيد: أرد على الدكتور رمزى زكى بشأن الحلف الذى تكلمت عنه عن عبد الناصر، وأرى أن البديل لهذا الحلف الآن هو تدعيم المجتمع المدنى الذى هو ركيزة الفكر الليبرالى أو الديموقراطى، فالمطلوب هو تحرير هذا المجتمع من سيطرة الدولة، فإذا كنا نطالب بالتحرر الاقتصادى فلابد أن نطالب أيضا بتحرير المجتمع المدنى وتدعيمه لأن هذا سيقودنا إلى تحديد العقد الاجتماعى، وهذا ما يفعله الآن كلينتون تحديد العقد الاجتماعى فى إطار ليبرالى طبقاً لمتطلبات المجتمع المتغير، وهذا يتطلب التوازن بين الضرورات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية.

أيضاً من المهم بحث الليبرالية كنظام وفلسفة ومدى قابلية الشعب لها.

وهل الشعب يتقبل الفكر الليبرالى كفلسفة سياسية أم لا، وهنا دور المثقفين فالنسبة للفكر الليبرالى أرى أنه من المهم الرجوع إلى أقطاب الطلائع، طلائع المفكرين وعلى رأسهم الطهطاوى ومحمد عبده حتى نستطيع أن نضع هذا الفكر فى إطار تراثنا الحضارى.

وإذا لم نستطع الموازنة بين قيم الليبرالية والتراث الإسلامى فلن نصل إلى شىء وقد قيل إن مفتاح مشاكلنا هو التنمية أو الصناعة وأنا أرى أن مفتاح مشاكلنا هو إصلاح النظام التعليمى فى مصر.

د. محمود أباظة: من الممكن أن نتفق على ثلاث قضايا: الأولى: أن القوى الحية مع الاستقلال ضد التبعية، والمقصود بالاستقلال الوطنى واضح جداً نعرفه وله فى مصر عمق تاريخى تتفق حوله كل القوى الحية.

والثانية: أننا نتفق على العدالة ضد الظلم، والعدالة هنا هى العدالة الاجتماعية المتفق عليها من المنظور الماركسى أو غير الماركسى، وهى توزيع عادل لثمرات التنمية، والثالثة: الاتفاق على الحرية ضد القهر بالمفهوم السياسى.

هذه أسس تصلح لعقد اجتماعى بين القوى السياسية المحكومة، لأن الاتفاق أو العقد بين الحاكم والمحكوم مسألة أخرى.

وهذا الاتفاق من بين قوى المجتمع لا يقضى على الخلافات فى الرأى، فمن المصلحة أن يظل لليسار موقف نقدى تجاه التحرير الاقتصادى والسياسات الليبرالية، وأن يظل للتيار الليبرالى موقف نقدى تجاه المفاهيم العامة الاشتراكية، سواء كانت الاشتراكية الديمقراطية، أو الاشتراكية العلمية، وأيضا مهم جداً أن يظل للفكر السياسى الإسلامى جانب نقدى تجاه عملية التغريب فى إطار اتفاق على الأسس الثلاثة، وهذا ليس صعبا أن يحدث بشرط أن نشعر جميعاً بأن هناك حدا أدنى من الاتفاق ومن القدرة على العمل من خارج نظام الحكم.

الذى نعانى منه جميعا هو إحساس عميق بعدم جدوى العمل السياسى وانقطاع الصلة بين إرادة المواطن المصرى وبين مصير الوطن.

صلاح الدين حافظ: أنا متفق تماماً مع محمود أباظة وسأجيب باختصار شديد على سؤالى: لماذا لم تنجح الليبرالية فى الشارع المصرى حتى الآن؟ السبب الأساسى الأول أن الليبرالية الحديثة لم تستطع أن تقدم نفسها التقديم الحقيقى والعميق لرجل الشارع المصرى المنهك بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية فهذه الأزمة أكبر وأخطر مما نتصور، ليس فقط على مستقبل الليبرالية فى مصر ولكن على مستقبل مصر كدولة موحدة مركزية عمرها سبعة آلاف سنة، لا أدرى إن كانت الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية هى سبب فشل الليبرالية، أم أن

فشل الليبرالية أدى إلى الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية هنا اختلطت الأسباب بالنتائج.

والسبب الثانى: هو الديناصور الضخم الذى نعيش فى ظله، وهو تضخم أجهزة الدولة فى مصر عبر مراحل تاريخية مختلفة، نحن نحكم حكماً مركزياً منذ أن وحد مينا القطرين، الحكم المركزى هو سمة أساسية من سمات هذا الشعب وتضخمت الدولة وأجهزتها إلى حد أنها - أولاً - رسخت فكرة اللجوء باستمرار إلى الحكم الشمولى أو الحكم المركزى أو المستبد العادل.

ورسخت - ثانياً - فكرة إضعاف منظمات المجتمع المدنى لحساب الدولة المركزية بشكل مباشر، هذا دون اتفاق عام على أن تنشيط منظمات المجتمع المدنى هو أحد الحلول الأساسية المطروحة.

السبب الثالث: هو التحدى الجديد أو المتجدد أى فكرة الأصولية الإسلامية.

ولابد أن نفرق هنا بين الفكر الإسلامى بشكل عام، وبين الأصولية المتشددة داخله أو تيارات التطرف التى تنمو على ركيزة من الغضب والتمرد والإحباط واليأس والبطالة وارتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية الاجتماعية بكل مظاهرها وجوانبها.

وهذا يطرح قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى هى: أيهما له الأسبقية: الإصلاح السياسى أم الإصلاح الاقتصادى - الاجتماعى؟ محمود أباظة يقول بضرورة أن يسبق الإصلاح السياسى - أى الدعوة الديمقراطية - الإصلاح الاقتصادى - الاجتماعى، وآخرون قد يدعون أن الإصلاح الاقتصادى - الاجتماعى هو الأساس، وهنا تبدأ نقطة الخلاف الجوهرية التى تعود بنا مرة أخرى إلى الدائرة المفرغة، والواقع أنه لا يمكن الفصل بين هذين الجانبين للإصلاح.

والنقطة الثانية نظرية وفلسفية وهى: أن الأمر يستدعى منا -بالفعل- أن

نفكر تفكيراً جديداً - كما قلت - لنعود مرة أخرى وربما «١٠٠ سنة» للوراء كى نعيد صياغة العقل المصرى الذى يعانى من أزمة شديدة، وكذلك العقل العربى، فالتدهور الثقافى - الفكرى - الفلسفى السائد الآن فى الساحة العربية أو فى كل ما يسمى بالحضارة العربية الإسلامية تدهور حقيقى له أكثر من ألف سنة، ولا يمكن أن ننافس الحضارات الأخرى أو نحاول - حتى - أن نتعاون معها على قدم المساواه أو على نصف قدم المساواه ونحن بهذا الوضع من التخلف الحضارى الثقافى، المسألة تحتاج - بالفعل - إلى تفكير أعمق لصياغة عصر تنويرى.

obeikandl.com